KÜTÜPHANESİ
2522

AYASOFYA KÜTÜPHANESİ
2522

اولجه

٢٥٢٢

رسالة في الالهيات والطبيعيات
في الحكمة

٢٥٢٢

LD NS
134

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

قد وقف هذه النسخة سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا حرره
الفقير احمد شيخ زاده المفتش باوقاف
الحرمين الشريفين
عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام العلامة افضل المتأخرين لسان المتكلمين نجم الدنيا
والدين رضي الله عنه سبحانك اللهم يا واهب الجود ويا مفيض
الخير والجود افض علينا انوار رحمتك ويسر لنا الوصول الى كمال
موفقتك وصل على انبيائك ورسلك بافضل صلواتك واعظم تحياتك
وهيئ لنا من الامور ما هو لنا فيه خير فاعلموا اخواني ان جماعة من
دقائق وفقكم الله وايانا للاطلاع على حقائق الامور لما فرغوا
من بحث الرسالة المسماة بالعين في علم المنطق التي الفتها
في سالف الزمان التمسوا مني ان اصنف لهم رسالة في العلمين
الاخرين اعني الالهي والطبيعي وكان خاطري بل الخواطر كلها مشغولة
مترددة غير فارغة ولا مائلة الى تاليف كتاب والى ترتيب خطاب
بسبب اضطرابات ظهرت في الزمان الا اني لكثرة تشفعهم عليهم
اسعفتهم بملتمسهم واطعتهم بموجب مقترحهم وشرعت في تحرير
رسالة

مشتملة على القواعد الكلية للعلمين المذكورين مع اشارات
الى دقائق وتنبيهات على حقائق خلت عنها الكتب المصنفة
في هذا الفن مرتبة على قسمين الاول في الالهي والثاني في الطبيعي
مستعينا بواهب الصور والخيرات ومتوكلا على مفيض العدل
والخيرات انه خير موفق ومعين القسم الاول في العلم الالهي
وفيه مقالات ثلث المقالة الاولى في الامور العامة وفيها مباحث الاول
في الوجود والعدم تصور الوجود بديهي والا لكان جزء منه متصورا وتصور
جزء المتصور بالبديهة بديهي فالوجود بديهي وهو مشترك والا
لزال اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصيات وتبطل انحصار
الشيء في الوجود والعدم ضرورة ان الواقع في مقابلة المعدوم
وجود خاص حينئذ ولما صح انقسامه الى الواجب والممكن والتوالي
باطلة اما الاول فلانا اذا اعتقدنا ان الممكن الموجود له سبب ممكن
الوجود جزمنا بوجود السبب ثم لو اعتقدنا ان ذلك السبب
واجب الوجود زال اعتقاد كونه ممكن الوجود ولا يزول اعتقاد
وجوده واما الثاني فظاهر والشرطية الاولى ممنوعة لاحتمال ان يكون

وجود كل ماهية ممكنة زائدا عليها ح ويجوز قيام بعض افراده
بنفسه وهو الوجود الواجبي فلا يجب زوال الاعتقاد بزوال اعتقاد
الخصوصية وكذا الثانية لان المعتبر العدم كل ماهية هو وجودها
خاص بها ولما ذكره لبطلان التالي ضعيف لجواز ان يكون الاشتراك
لفظيا فلهذا لا يزول اعتقاد الوجود بزوال اعتقاد الخصوصية وعلم
منه ضعف بطلان تالي الشرطية الثانية **والاولى** ان يقال الوجود
عبارة عن كون الشيء في الاعيان ولا شك ان الموجودات باسرها
مشتركة في هذا المعنى وهو ليس نفس الماهية الممكنة ولا داخلا فيها
والا لكان تعقل كل ماهية ممكنة هو عين تعقل وجودها او مستلزما
لتعقله والتالي باطل لانا قد نعقل المثلث مع الشك في وجوده ولما
كان ضمه اليها مانعا من صدق ما هو صادق عليها والتالي باطل
لان السواد يصدق عليه انه قابل للوجود والعدم والسواد مع الوجود
لا يصدق عليه ذلك لانه لو كان داخلا فيها لكان اعم الذاتيات
المشتركة فكان جنسا فامتياز الانواع الداخلة فيه بعضها عن
البعض بفصول موجودة متميزة عن الانواع بفصول اخر موجودة

وهكذا الى غير النهاية ولكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم
فيكون الواجب مركبا وانه مح وهو نفس حقيقة الواجب الوجود
والا لكان داخلا فيها او خارجا عنها والاول يستدعي
التركيب والثاني كونه ممكنا لافتقاره الى الماهية وكل ممكن
لا بد له من علة فعلته ان كان تلك الماهية لزم تقدمها عليه بالوجود
لوجوب تقدم العلة على المعلول بالوجود فيكون الماهية موجودة
مرتين وان كانت غيرها لزم افتقار الواجب الوجود في وجوده
الى سبب منفصل وما كان كذلك لا يكون واجبا لذاته **ولكن ممنوع**
وجوب تقدمها عليه بالوجود لجواز ان يكون الماهية من حيث هي هي
علة له من غير اعتبار وجودها او عدمها كما في القابل **فقول** العلم
بما ذكرنا من المقدمة ضروري لان المفيد للوجود لا بد ان يكون له
وجود بخلاف القابل فانه مستفيد للوجود والمستفيد للوجود يستحيل ان يكون
موجودا **لا يقال** الوجود من حيث هو وجود يقتضي اللاتجرد والا لكان
مقتضيا للتجرد او غير مقتض لشيء منهما والاول يقتضي ان يكون وجود
الممكن مجردا والثاني افتقار الواجب في تجرده الى سبب منفصل

ولان وجوده معقول وحقيقته غير معقوله فوجوده غير حقيقته
ولان وجوده لو كان غير حقيقته لما كان ولعبا لانا لو لعب امر
اضافى لا يمكن تعقله الا بين امرين لانا نجيب عن الاول بان التجرد
عدمى فلا يفتقر الى سبب وعن الثانى لا نسلم ان وجوده معقول بل
المعقول الوجود من حيث هو وجود وعن الثالث لا نم وجوب الوجوب
له بل الوجوب عين ماهيته ويجب ان يعلم ان اطلاق لفظ الوجود
على حقيقته ولعب الوجود على ساير الموجودات الممكنة بالتشكيك فان
بد لكن ينحل لك كثير من الشبه واعلم انا نتصور امورا لا وجود لها
فى الخارج ونحكم عليها بالاحكام الثبوتية والمحكوم عليه بالصفة الوجودية
يجب ان يكون موجودا لان ثبوت الصفة للشئ فرع ثبوت ذلك الشئ
وهى ليست فى الاعيان فهى فى الاذهان فثبت القول بالوجود الذهنى
وان الحقايق الكلية لا وجود لها الا فى الاذهان لان كل موجود فى الاعيان
فهو مشخص لا يقال لو حصلت الحرارة والبرودة الكلية فى الذهن
لزم اجتماع الضدين ولكان الذهن حارا وباردا معا لانا نقول
لا نم تحقق التضاد بين الامور الكلية ولا نم اتصاف الصور الذهنية

بالحرارة والبرودة وقبول الذهن لهما ولقائل ان يقول لا نم انا
نتصور امورا لا وجود لها فى الخارج بل كل ما نتصوره فله صورة موجودة
قايمة بنفسها او فى شئ من الموجودات الغايبة عنا كيف وهذا هو
الذى ذهب اليه الحكماء فانهم اتفقوا على ان جميع الامور مرتسمة فى
العقل الفعال والموجود فى الذهن موجود فى الخارج لان الذهن من الموجودات
الخارجية الا ان الماهيات تارة توجد قايمة بنفسها او حالة
فى غير النفس وتارة توجد فى النفس والاول يسمى بالوجود العينى والثانى
بالوجود الذهنى وان كان كل منهما وجودا عينيا والموجود خير
والمعدوم شر هذه مقدمة مشهورة ما صححها بحجة بل قنعوا فيها بمثال
وقالوا القتل ليس شرا من حيث ان القاتل كان قادرا عليه ولا
من حيث ان الالة كانت قطاعة ولا من حيث ان العضو المقتول
كان قابلا للقطع بل من حيث انه ازال الحيوة عن ذلك الشخص وهو
قيد عدمى وباقى القيود الوجودية خيرات والمعدوم ليس بشئ
اى لا يكون الماهيات متقررة فى الخارج عارية عن صفة الوجود
والا لكان لها كون فى الخارج فالا كون له فى الخارج له كون فى الخارج
وانه مح

واحتج الامام عليه بان المعدوم اما مساو للمنفي او اخص منه او اعم منه
والاقسام الثلث باطلة لانه لو كان مساويا يجب ان لا يكون نفيا محضا والا لم يبق
بين العام والخاص فرق فهو لذن ثابت وهو صادق على المنفي
فكل منفي ثابت وانه محال فتعين احد الامرين الاولين واياما كان
ينتظم قياس هكذا كل معدوم منفي ولا شيء من المنفي بثابت فلا
شيء من المعدوم بثابت وهو المطلوب وفيه نظر لانا لا نم انحصاره ان
عنى بالمعدوم الممكن بل بينهما مباينة وان عنى به المعدوم المطلق
فلم لا يجوز ان يكون اعم ويكون نفيا محضا قوله لو كان نفيا
محضا لم يبق فرق بين العام والخاص قلنا لا نم بل يمتاز الخاص
عنه بانه يمتنع وجوده في الخارج دون العام لجواز حصوله في المعدوم
الممكن الوجود سلمناه لكن الصادق حينئذ قولنا بعض المعدوم ثابت
وهو لا يصلح ان يكون كبرى في الشكل الاول احتجوا بان المعدوم
معلوم وكل معلوم ثابت فالمعدوم ثابت والكبرى ظاهر الفساد
والمعدوم لا يعاد مع جميع عوارضه في وقت آخر والا لاعيد
مع اختصاصه بالوقت الذي كان موجودا فيه لكونه من عوارضه

فيلزم اعادة الوقت في وقت آخر فلزمان زمان آخر وانه محال وحكى
الامام عن القائلين بهذا القول وجوها الاول انه لو صح اعادته لصح استينافه
بامكان العود وهو محال لان الامكان صفة وجودية فاستحال اتصاف
العدم به الثاني لو امكن عوده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء
فيمكن ان يعاد مع ذلك الوقت فيكون مبتدأ من حيث انه معاد
الثالث لو امكن عوده لامكن عوده مع مثله وانه محال لاستلزامه عدم
الامتياز بين الاثنين وفيها نظر لانا لا نم ان الامكان صفة وجودية
وانه لو امكن عوده لامكن عود الوقت الذي وجد فيه ابتداء
وانما يلزم ذلك ان لو امكن اعادة كل معدوم ولا نم انه لو امكن
عود كل منهما وحده لامكن عودهما معا سلمناه لكن لم لا يجوز
ان يكون مبتدأ من حيث انه معاد وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن ذكر
الوقت معادا واما الثالث فلا نم صدق الشرطية المذكورة وانما
يصدق ان لو امكن وجود مثله وهو مم احتجوا على امكان العود
بانه لو امتنع فذلك الامتناع ان كان لماهيته وجب ان لا يوجد اصلا
وان كان لغيره كان هو بحسب ذاته ممكن العود وجوابه ان الممتنع جاز امتناعه
وجها آخر

ولا يلزم من كون هذا الامتناع علما بما هو معلوم ان لا يعبر الصلاب اللازم
منه ان لا يعبر بالوجه الكلي لا بالوجه المطلق قال الامام وربما
احتاج المتكلمون الى دعوى الضرورة والمعدوم فيه تعدد والعتبار لكن
عدم العلة والشرط يوجب عدم المعلول والمشروط ولا ينعكس وعدم
غيرهما لا يوجب ذلك وعدم الضد عن المحل يصحح حصول الضد الآخر فيه وعدم
غيره لا يصحح ذلك قال الشيخ العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل المضاف
الى الملكات وفيه نظر لان هذا القول اخبار عن المطلق ولان الشيء
ما لم يعلم لم تعلم اضافته الى غيره فالعدم المضاف لا يمكن ان يعلم الا
بعد العلم بالعدم المطلق بل الصحيح ان لكل ولعدم العدم المطلق الذي
هو اللاكون المطلق والعدم الخارجي الذي هو اللاكون في الخارج
والعدم الذهني الذي هو اللاكون في الذهن صورة في الذهن فمعنى
لمفهوم اللاكون في الذهن ان له كونا في الذهن لانه تعقل لكون في الذهن
لامتناع ان يكون احد النقيضين عين الآخر ولا واسطة بين كون الشيء
موجودا وبين كونه معدوما وبعضهم يثبت بينهما واسطة وسماها بالحال
وفساده ظاهر لان العلم بما ذكرنا في المقدمة ضروري البحث الثاني

في الماهية ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازما
كان او مفارقا فالكرسية من حيث هي كرسية لا واحدة ولا لا واحدة
الا ان تكونا او احديهما داخلة في مفهومها بل الوحدة صفة عرضية منضمة اليها
فتكون الكرسية معها واحدة وكذا كل لا واحدة لو انضمت اليها كانت
معها لا واحدة فالكرسية من حيث هي كرسية ليست الا الكرسية والماهية
لا بشرط شيء موجودة في الخارج لانها جزء من مشخصاتها الموجودة في الخارج
وبشرط لا شيء لا وجود لها في الخارج لان الموجود في الخارج يلحقها التعين
فلا يكون مجردا والفاعل لا تاثير له في الماهية لان الانسانية لو كانت
بجعل جاعل للزم من الشك في وجود الشك في كون الانسانية انسانية
بل تاثيره في وجودها فقط ذهب بعضهم الى ان البسيط غير مجعول
محتجا بانه لو كان كذلك لكان ممكنا لان المحوج الى السبب هو الامكان
وثبوته ان قام به قبل الوجود كان كيفية نسبة الوجود الى الماهية
متقدمة عليها وان قام به بعد الوجود كان امكان الشيء متأخرا
عن وجوده وجوابه منع الحصر لجواز ان يكون صفة عدمية فلا تفتقر
الى محل تقوم به واحتج من زعم انه مجعول بان المركب كذلك البسائط

فلو لم يكن البسيط مجهولا لم يكن المركب مجهولا ضرورة وجوب
تحقق المركب عند تحقق البسائط هكذا يوجب نفي المجهولية بالكلية
وفيه نظر لجواز ان يكون مجهولا بان يكون حصول وجوه بعضها مجهولا
او انضمام البسائط بعضها الى البعض مجهولا والحقيقة التي تلتئم
من الامور فان تحققها بعد تحقق تلك الامور وارتفاعها بعد ارتفاع
واحد منها حينئذ هاهنا واجزاء المتقدم يقتضي الاستغناء عن سبب
جديد وهذا الاستغناء ان اعتبر في الوجه العيني يقال له الغني
عن السبب وان اعتبر في الوجه الذهني يقال له التبين والثبوت
الاستغناء عن السبب اعم من الجزء لان الغنى هو الحصول على نعت التقدم
والاول مطلق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم فان
معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها وعلم منه انه لا يلزم
من كون الوصف غنيا عن السبب الجديد وكونه بين الثبوت كونه
جزءا والماهية المركبة لا بد ان يكون لبعض اجزائها افتقار الى البعض
والا لامتنع التركيب فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل
منهما حقيقة متحدة ولا ينتقض ذلك بكون البيت من الاحجار والمعجون
من الادوية

والعسكر من الاشخاص لان الهيئة الاجتماعية التي هي الجزء الصوري
في كل واحد منها مفتقرة الى الباقي ولا يمكن ان يحتاج كل منها الى الاخر
والا لاحتاج الى نفسه واجزاء الماهية قد تكون بحيث يتميز
وجود بعضها عن البعض في الخارج كالنفس والبدن اللذين هما
جزءا الانسان وقد يكون بحيث لا يتميز كاللون الذي هو للسواد
فان وجود جنسه لا يتميز عن وجود فصله في الخارج والا فان
لم يكن شيء منهما محسوسا بانفراده فعند الاجتماع ان لم تحدث
هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا وان حدثت فتلك الهيئة
معلولة لاجتماعهما فتكون خارجة عنهما عارضة لهما فلا يكون
التركيب في السواد بل في قابله وفاعله لانا لا نعني بالسواد الا تلك
الهيئة المحسوسة فان كان احدهما فقط محسوسا كان الاحساس
بالسواد احساسا باللونية المطلقة او بقابضية البصر وان كان
كل منهما محسوسا كان احساسه احساسا بمحسوسين فثبت
ان جنس السواد لا يتميز وجوده عن فصله الا في الذهن وذلك
لا يستدعي الامتياز في الخارج بين ماهيتهما والا لكان حكم
الذهن بالتركيب

فيما لا تركيب فيه خطأ فانهما متمايزان في الوجود بحسب
الماهية لا بحسب الوجود فالامتياز ليس للذهن فقط وفيه نظر
لانا لا نم ان التركيب يكون في قابل السواد وفاعله لا فيه لئن لم
يكن شيء منهما محسوسا بانفراده وعند الاجتماع تحصل هيئة محسوسة
وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن تلك الهيئة من المجموع الحاصل منهما وهو ح
وجزء الماهية ان اخذ بشرط ان لا يكون معه زيادة فمتحصلة كان
جزءا ومادة ان كان جنسا وصورة ان كان فصلا وان اخذ
من غير التفات الى ان يكون معه زيادة او لا يكون كان محمولا
لا يقال لو جاز حمل الجزء على الكل فاذا قلنا الانسان حيوان
فان كان المراد انهما متحدان في المفهوم كان كاذبا وان كان المراد
ان الانسان موصوف بالحيوانية كان كاذبا ايضا لان الجزء متقدم
وذلك من الصفة متقدم وان كان المراد امرا ثالثا فبينه لانا نقول
المراد انهما متحدان في الوجود لان الحيوان المطلق لا يوجد في الوجود
الا بعد تعينه بتعينه فانه ما لم يصر ناطقا او صاهلا او غيرهما من
الفصول لا يمكن دخوله في الوجود فاذن الوجود لا يوجد الا الحيوان
المركب

والحيوان الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه
هو وجود الحيوان اعترض الامام عليه بان الجزء من حيث انه جزء له
وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلو حصل له مع المركب
وجود آخر كان له وجودان وانه مح وهو سؤال مشكل والجواب
عنه صعب واجزاء الماهية ان كان بعضها اعم من البعض تسمى
متداخلة والا فمتباينة والمتداخلة ان كان بعضها اعم من
الآخر مطلقا فان كان العام متقوما بالخاص وموصوفا به
فهو كالحيوان الناطق فانه متقوم بالناطق لكونه جنسا له ومتصف به
وان لم يكن موصوفا به فهو كالموجود المقول على المقولات العشر وان
كان الخاص متقوما بالعام فهو كالنوع الاخير المتقوم لحقيقته
التي لا توجد الا فيه وان كان كل منهما اعم من الآخر من وجه
فهو كالحيوان الابيض واما المتباينة فهو كتركيب الشيء اما بعلته
الى علته كالعطاء فانه اسم للقابلية مقرونة بالفاعل او بالصورية
كالافطس اذا جعلناه اسما للانف الذي فيه التقعير او بالقابلية
لو جعلناه اسما للتقعير الذي في الانف او بالغائية كالخاتم
فانه اسم للحلقة تتزين بها

وأمّا بمعلولاته كالرازق والخالق أو بما لا يكون علة ولا معلولاً
فهي إمّا أن تكون حقيقية أو إضافية أو ممتزجة والأول
إمّا أن يكون كلها متشابهة كالعدد المركب من الآحاد أو
مختلفة إمّا معقولة كتركب الجسم من الهيولى والصورة أو محسوسة
كتركب الخلقة من اللون والشكل والثاني كالأقرب والأبعد والثالث
كالسرير الذي يعتبر في تحقق ماهيته نوع من النسبة والماهية
إن كانت نوعاً محصلاً فهي الحقيقية وجزءها يجب أن يكون
موجوداً لأن جزء الموجود موجود وإن حصلت باعتبار عقلي
فهي الاعتبارية كالحيوان الأبيض ولا يجب أن يكون جزءها موجوداً
لجواز تركبها من المعدوم والموجود كالجاهل والأعمى والماهيتان المتفقتان
في بعض الأجزاء إن اختلفا في الباقي كان ما به الاتفاق غير ما به الاختلاف
فالأول هو الجنس والثاني هو الفصل قال الشيخ إن الفصل علة
لوجود الجنس وإلا فالجنس إن كان علة له فأينما وجد الجنس وجد
الفصل وإن لم يكن علة له استغنى كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب
وجوابه منع الشرطية الأولى إن أراد بالعلة المحتاج إليه والثانية

9

إن أراد بها العلة التامة لجواز أن لا يكون شيء منهما علة تامة
للآخر ويحتاج كل منهما إلى الآخر فيصح التركيب قال الإمام في المطالب
قول الشيخ أن الأبيض فصل للحيوان الأبيض وليس علة لوجوده
والقوى النباتية فصل للجسم النامي مع أن الجسم يبقى بعد زوالها
وجوابه أن كلام الشيخ في الماهية الحقيقية وما ذكر نوع اعتباري
وبقاء الجسم الثاني بعد زوال القوى عنه ممنوع والمشتركان في بعض
الذاتيات إذا اختلفا في اللوازم دل ذلك على التركيب لامتناع
استناد اللازم الخاص إلى الأمر المشترك أمّا اشتراك المختلفين في السلوب
أو اختلاف المشتركين فيها فلا يوجب التركيب أمّا الأول فلأن كل
بسيطين مشتركان في سلب ما عداهما عنهما وأمّا الثاني فلمشاركة
البسيط المركب الذي تعدد أجزاؤه هو ومخالفته إياه في بعض
السلوب مع أنه لا تركيب فيه ولا يجوز أن يكون التعين عدمياً
لأن العدم لا هوية له في الأعيان فلا يتعين به غيره ولأنه
جزء من المعين الموجود فيكون موجوداً وفيهما نظر أمّا الأول
فلأنه مصادرة على المطلوب وأمّا الثاني فلا نسلم أنه جزء من المعين إن أريد

بالمعيّن موضوع للتعيّن وان اريد به المركب منهما فلا نم
انه موجود وهو ان كان بالماهية فقط او بالفاعل فقط
او بقابل آخر نوعه في شخصه انحصر نوعها في الشخص وان كان
بتوابع مختلفة واستعدادات مختلفة لقابل واحد كان لها
تعينات مختلفة **قيل** ان الطبيعة ان كانت محتاجة
لذاتها الى المحل كان وجودها في المحل ابدا والا كانت غنية
عنه لذاتها لا يعرض لها الحاجة لعارض **وفيه نظر** لانه لا يلزم
من عدم حاجتها الى المحل لذاتها استغناؤها عنه لذاتها لا انتفاء
لو كان التعين ثبوتيا لكان له ماهية كلية فيحتاج الى تعين آخر
ولزم التسلسل ولكان انضمامه الى الماهية موقوفا على امتيازها
عن غيرها بتعين آخر ولكان تعين الشخص الذي له ما قبلنا ذكره
في نوعه ان كان بالماهية او بالفاعل انحصر نوعها في الشخص وان
كان بالقابل فتعين القابل ان كان بقابل آخر لزم التسلسل وان كان
بالمقبول لزم الدور **لانا نقول** لنا الاول ولا نم امتناع التسلسل الكل اللازم
فانه من جانب المعلول ولابد ان على امتناعه دليل الا فلا نم
صدق الشرطية

لجواز امتياز الماهية عن غيرها بنفسها **وثانيا** الثالث فلا نم الحصر
لجواز ان يتعين بسبب الفاعل بشرط استعداد يعرض للقابل بسبب
حادث يقتضي ذلك ويكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية
سلمناه لكن لا نم لزوم الدور فانه يجوز ان تكون ماهية كل واحد
من القابل والمقبول علة لتعين الآخر وتقييد الكلي بالكلي لا يوجب
الشخصية فانا لو قلنا لزيد انه الانسان العالم الورع والزاهد
الذي تكلم كذا في وقت كذا في يوم كذا فيمكن كل منهما شركة

البحث الثالث في الوحدة والكثرة الوحدة مغايرة للوجود لان
الكثير من حيث انه كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث انه كثير
بواحد وللتشخص ايضا لان البسيط اذا اخذ ذاته وحدة
ما زالت هويته والا لكان التغير اعراضها **وفيه نظر** وهي
وجودية والا لكانت عبارة عن سلب الكثرة فالكثرة ان كانت
عدمية كانت الوحدة وجودية والمقدر خلافه وان كانت وجودية
لزم تقومها بالامور العدمية وزايدة على الماهية والا لكانت اما
نفسها او داخلة فيها وهما باطلان لما مر في الوجود ولان الوحدة
تقابل الكثرة

والسؤال لا يقابلها لا يقال لو كانت وجودية لكان لها وحدة الغير
ولوحدتها وحدة اخرى ولزم التسلسل ولانها لو كانت زائدة
فوحدة الماهية المركبة ان قامت بكل جزء منها لزم قيامها
بالمحال الكثيرة وان قام بكل جزء منها شيء منها لزم انقسامها
وان قامت بجزء واحد كانت صفة الماهية قائمة بغيرها
لانا نقول اما الاول فامتناع التسلسل م واما الثاني فلا نم الحصر
لجواز قيامها بالماهية من حيث هي هي وهي عرض والا لامتنع
قيامها بالعرض لامتناع قيام الجوهر بالعرض والكثير لو كان
له وحدة من وجه فجهة كثرته غير جهة وحدته فجهة الوحدة اما
متنوعة او عارضة فان كانت متنوعة فان كانت مقولة في
جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان على مختلفات الحقائق
وبالنوع ان كان على متفقاتها وان كانت مقولة في جواب
اي شيء هو فهو الواحد بالفصل وان كانت عارضة فهو الواحد
بالموضوع كالكاتب والضاحك او بالمحمول كالقطن والثلج وان
لم تكن متنوعة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن كنسبة
الملك الى المدينة

فان جهة الاتحاد فيه التدبير ليست متنوعة ولا عارضة
بل للنفس والملك واما الواحد بالشخص فان لم يكن قابلا للقسمة فهو
الوحدة ان كان مفهومه عدم الانقسام مفهومها وان كان غير
فهو النقطة ان كان له وضع والا فهو المفارق وان قبل القسمة
فان كانت اجزاؤه متشابهة فهو الواحد بالاتصال سواء كان
قبوله القسمة لذاته كالمقدار او لغيره كالجسم البسيط والا فهو الواحد
بالاجتماع وكل منهما ان حصل له جميع ما يمكن فهو الواحد بالتمام
وهو اما وضعي كالدرهم الواحد او صناعي كالبيت الواحد او طبيعي
كالانسان الواحد وان لم يحصل له جميع ما يمكن فهو الكثير والاثنان
لا يتحدان لانهما بعد الاتحاد ان بقيا موجودين فهما اثنان
وان عدما او احدهما فلا اتحاد لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا
بالموجود اما ان كان احدهما اعظم وكيف ما هيأتها نفس كونها
احدهما الا انها قد تكون جمادا او نباتا او غيرهما وكونها احدهما
زايد عليها وليس العدد عبارة عن عدم الوحدة لتركبه من
الوحدات التي هي امور وجودية ولان الوحدة عرض والعدد
متقوم بها فيكون عرضا

ولكل مرتبة من مراتب العدد اعتباران عام وهو كونه كثرة
وخاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورته النوعية
لاختلافها باختلاف اللوازم كالصمم والمنطقية الموجب
لاختلافها بالفصول وقيام كل نوع من العدد بالوحدات
التي فيه لا الاعداد التي فيه فان العشرة ليست متقومة
بالخمستين لانه ليس تقومها بهما اولى من تقومها بالثلثة والسبعة
او الاربعة والستة والاثنان عدد لانا نعني بالعدد ما زاد
على الواحد ومنها المثلان ان اشتركا في النوع والا فهما المتخالفان
ومنها الغيرية والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في ذات
واحدة من جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين فان كان
تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان والا فالضدان
ويشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف وان كان احدهما وجوديا فقط
فان اعتبر التقابل بينهما بالنسبة الى موضوع قابل للامر الوجودي
اما بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد فهما العدم
والملكة الحقيقيان او بحسب الوقت الذي يمكن حصوله فيه فهما العدم
والملكة المشهوريان

وان لم يعتبر فيهما ذلك فهما السلب والايجاب ويكون احدهما
كاذبا فقط وسائر المتقابلات يجوز ان يكذبا اما المتضايفان
فالعدم والملكة فيخلو المحل عنهما واما الضدان فعند عدم المحل
وعند وجوده ايضا لاتصافه بالوسط كالفاتر او لخلوه عنه
ايضا كالشفاف وقد يكون احد الضدين لازما للموضوع
وقد لا يكون وح لنا ان يمتنع خلو المحل عنهما كالصحة والمرض
عندم لا يقول بالحالة الثالثة او يمكن رح لنا ان لا يحصل بينهما
وسط كقولنا للفلك لا ثقيل ولا خفيف اي حصل ولا يخلو
اما ان يعبر عنه باسم محصل كالفاتر او بسلب الطرفين كقولنا
لا عادل ولا جائر لا يقال المتقابل من حيث انه متقابل والسواد
من حيث انه ضد من المضاف وانتم قد جعلتم الاول اعم من
المضاف والثاني قسيما له لانا نقول الضدان والعدم والملكة
داخلان تحت التقابل وغيره داخلين تحت التضايف والسواد
من حيث انه سواد مضاد للبياض وغير مضايف لان التضايف
غير التقابل وغير التضاد ثم التضايف عرض لهما بعارض

وهو لغو المقابل من حيث انه مقابل والسواد من حيث
انه ضد والتقابل والتضاد عرضا لهما بحسب الذات
بحسب العارض ولا امتناع في كون الشيء اعم من غيره او مقابل
له بحسب الذات واخص بحسب العارض والواحد يقابل الكثير
لا بشيء من هذه الاقسام بل لان الواحد من حيث انه مكيال
يقابل الكثير من حيث انه مكيل فالتضايف يعرض لهما لا
وعرضت لماهيتهما ولا تقابل بين الاعدام لامتناع
كون العدم المطلق مقابلا للعدم المطلق وللمضاف لكونه
مقابلا للمضاف لصدقهما على كل ما هو مغاير لهما والاضداد
منها ما يصح عليها التعاقب كالسواد والبياض ومنها ما لا يصح
كالحركة عن الوسط واليه فانه لا بد ان يتوسطهما **البحث**
الرابع في الوجوب **والامكان** والامتناع كل مفهوم ان
امتنع عدمه لذاته فهو الواجب لذاته وان امتنع وجوده لذاته
فهو الممتنع لذاته وان امكن كل منهما له لذاته فهو الممكن لذاته
ولكل واحد من الاول والثالث وجه في اخراجها الثالث فلهذا

من الموجودات ما هو مركب وكل مركب ممكن لافتقاره الى اجزائه
واما الاول فلان جملة الممكنات الموجودة ممكنة فلها علة تامة موجدة
وهي لا يجوز ان تكون نفسها وهو ظاهر ولا داخلة فيها لتوقفها
على كل واحد من اجزائها فلا يكون منها علة تامة لها فهي ام موجد
خارج عنها والموجد الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته
اذا ثبت ذلك فاعلم ان الوجوب هو استحقاق الشيء
الوجود لذاته والواجب لذاته له هذه الصفة فلا يحتاج في وجوده
الى غيره وهذه الصفة معلولة للاولى والامتناع هو استحقاق
الشيء العدم لذاته والممتنع له هذه الصفة فلا يحتاج في عدمه
الى غيره والامكان هو استحقاق الشيء لذاته لا استحقاق الوجود
والعدم في ذاته والممكن لذاته له هذه الصفة فيحتاج في وجوده
وعدمه الى غيره بالضرورة **والوجوب** معنى ثبوتي لثبات الوجوب
فيكون وجوديا وهو نفس ماهيته والا لكان الوجوب والامكان
داخلا فيها او خارجا عنها والاول يقتضي التركيب والثاني تقدم
الصفة الوجودية على وجود الماهية لتقدم الوجوب على الوجود

لا يقال لو كان الوجوب ثبوتيا لكان زائدا على الذات لكونه
نسبة بينها وبين الوجوب فيساوي سائر الموجودات
في الوجود وخالفها في الماهية فوجوده غير ماهيته في
ان لم تستحق الوجوب لما هي كانت ممكنة العدم فالواجب
ايضا كذلك وان استحقت فاستحقاقها له ان كان زائدا لزم
التسلسل وان لم يكن زائدا لم يكن الوجوب ثبوتيا زائدا
والمقدر خلافه ولان استحقاق الوجوب سابق عليه فلو كان
ثبوتيا لزم ثبوت الصفة للموصوف قبل ثبوته ولانه لو كان
ثبوتيا خارجا عن الذات لكونه نسبة بينها وبين الوجوب
ووجوب مغاير النسبة للمنتسبين فيكون ممكنا فلا يجب
الا لوجوب علته فللماهية وجوب قبل هذا الوجوب والزم الخ
لانا نجيب عن الاول بان الوجوب نفس الماهية لا ثبوتيا
فيكون مخالفة لسائر الموجودات بامر عدمي سلمناه لكن
لا نم ان ماهيته لو كانت ممكنة لكان الواجب ممكنا فان امكان
الصفة لا يوجب امكان الموصوف سلمناه لكن لا نم ان التسلسل

على تقدير ان استحقاقها للوجوب يكون زائدا الخ وعن الثاني
بمنع الشرطية المذكورة فان اللازم ح يكون ثبوت الصفة قبل ثبوت
الموصوف لا ثبوتها للموصوف قبل ثبوته وعن الثالث بمنع
الشرطية ايضا لما ذكر لبيانها وهو ان الوجوب نسبة وممنوع
وبتقدير تسليمه فلا نم استلزام وجوب مغايرة النسبة للكل والعدم
في المنتسبين خروجها عن كل منهما فان لمجموع النسب نسبة الى
كل واحد من النسب وتلك النسبة مغايرة لكل واحد منهما وهو داخلة
في مجموع النسب واما الامكان فاحتج الامام على كونه عدميا
بانه لو كان ثبوتيا لساوى غيره في الثبوت وامتاز بالماهية
فوجوده غير ماهيته فاتصافها بالوجوب ان كان واجبا
كان واجبا لذاته ولزم منه كون الممكن كذلك لاشتراط وجوب
الامكان بوجوده وان كان ممكنا كان له امكان آخر ولزم التسلسل
او الانتهاء الى امكان واجب لذاته ولان الامكان لو كان ثبوتيا
وهو متقدم على وجود الممكن لزم تقدم الصفة على الموصوف ان
ثبت له وقيامها بغيره ان ثبت لغيره ولانه نسبة بين الماهية والوجود

فلو كان ثبوتيا لزم تأخره عن الوجود وهو ضعيف لانا نمنع
امتناع التسلسل المذكور وامتناع قيام ما هو صفة للشيء بغيره في زمان
سوى زمان وجود الموصوف وامتناع تقدم ما عرض له الا نتساب
الى غيره بحسب الذات عليه واحتج الشيخ على كونه ثبوتيا بانه
لو لم يكن ثبوتيا لم يكن الشيء في نفسه ممكنا لانه لا فرق بين قولنا
لا امكان له وبين قولنا امكانه لا وغيره بانه مناف للامتناع
العدمي فيكون وجوديا والجواب على كون الشيخ منع عدم الفرق
بين القولين المذكورين فان الاول نفي الامكان بالكلية والثاني
اثبات لصفة عدمية بل بينهما منافاة وعلى كون غيره ان التعالي
بل هو لكونه منافيا للوجوب الوجودي يكون عدميا هكذا لزم
اللازم وهو معارضة لا حل وكيف كان انما يعرض للممكن لذا
اخذناه مع قطع النظر عن وجوده وعدمه لانه ان اخذ مع الوجود
كان واجبا وان اخذ مع العدم كان ممتنعا وهو قد يكون ممكن
الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لغيره والاول اعم لان
لان المفارقات يمكن وجودها لذواتها ويمتنع حصولها لغيرها

والامكان اللازم للماهية ان كان كافيا في فيضان وجودها
عن واجب الوجود لذاته او عنه وعما يمتنع انفكاكه عنه دامت
موجودة بدوامه والا توقف على شرائط فيكون لها امكانان
لحصولها الامكان اللازم لماهيته والثاني الاستعداد التام الذي
يحصل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع وهذه الشرائط
تكون لا محالة حادثة مسبوقة بحوادث اخر لا الى نهاية لتكون
كل سابق معدا للعلة الموجبة الى المعلول بعد تعدمه عنه فلكل
انما تكون بحركة دائمة ولا بد لتلك الحوادث من محل ليتخصص الاستعداد له
بوقت دون وقت وبحادث دون حادث فلكل المحل موضوع
المادة بكل حادث فله مادة وحركة سابقتان عليه والممكن
يجب وجوده عند وجود العلة التامة لوجوده والا لبقي
ممكنا معها فيجوز وجوده في وقت دون آخر فاختصاص وجوده
باحد الوقتين ان كان لمرجح وقع الممكن لا لمرجح وان كان
لمرجح لم تكن العلة التامة علة تامة بل جزءها هذا خلف وعلم منه انه
ما لم يجب لم يوجد لامتناع ان يكون مع السبب التام كهو لا معه

ولا يجوز ان يكون لاحد طرفيه اولى به لذاته وان لم ينته الى حد
التعيين لان الطرف الآخر ان امتنع وقوعه كان الطرف الاولى
به منتهيا الى حد التعيين وان امكن توقف حصول تلك الاولوية
على عدم سبب ذلك الطرف فلا يكون ذات الممكن كافية في حصولها
وكل ممكن فهو محفوف بضرورتين احديهما سابقة على وجوده وهي
وجوب فيضانه عن علته التامة والثانية متأخرة عنه وهي
الضرورة المشروطة بشرط المحمول ولا يخلو شيء من الموجودات عن هاتين
الضرورتين وثبوت الامكان للممكن واجب والا لجاز زواله
عنه فيجوز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا البحث الخامس
في الحدوث والقدم قد يراد بالحدوث وجود الشيء بعد عدمه
في زمان مضى وبهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا وقد يراد به
احتياج الشيء في وجوده الى غيره دامت الحاجة او لم تدم
وللقدم معنيان مقابلان لمفهومي الحدوث وكون الممكن
بحيث يستحق من ذاته لا استحقاق الوجود والعدم لذاته هو الحدوث
الذاتي وهو متقدم على استحقاقه لاحدهما من غيره لان ما بالذات
اقدم مما بالغير

والحدوث لا يكون علة الحاجة الى المؤثر ولا جزءا منها ولا شرطا
لها لتأخره عن وجود الشيء المتأخر عن تأثير المؤثر فيه المتأخر
عن حاجته اليه المتأخرة عن علتها وهو كيفية ذاتية على وجه
الحادث في الامكان الشيء حال تحققه حادثا وعلى العدم السابق
والامكان قبل حدوثه حادثا وحدوثه نفسه لئلا يتسلسل الحادث
الزماني متقدم علية المادة والمدة لا تتقدم المادة فقد بيناه
واما تقدم المدة فلما بيناه من وجوب تقدم الحركة عليه المستلزم
لوجود الزمان وقد احتج الشيخ على تقدم المادة عليه بان المحدث
قبل حدوثه ممكن وهذا الامكان ليس هو العائد الى القادر لجواز
تعليله بهذا الامكان وهو ثبوتي لما مر فيستدعي محلا ويكون
قديما والا لكان له محل آخر وقد عرفت ما فيه المقالة الثانية
في العلل والمعلولات وفيها مباحث الاول في اقسام ما يحتاج
اليه الشيء كل ما يحتاج الشيء في وجوده اليه يسمى علة وهي اما تامة
وهي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء واما غير تامة وهي بعض ما
يتوقف عليه وجوده وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية

ان كان بها وجود الشيء بالقوة والا فالصورية وهي ما حصلت
كان الشيء موجودا بالفعل لا بها فقط بل بها وبغيرها ولكن كانت
خارجة فهي الفاعلية ان كان منها وجود الشيء والغائية
لاجله الشيء وهي علة لعلية العلة الفاعلية ومتأخر الوجود
عن وجود الشيء في الخارج لكن متقدم علة في العقل والشرط
ان لم يكن كذلك وعدم المانع داخل في الشرط وجزء من
العلة التامة والمادية بالنسبة الى المركب تسمى عنصرية
وبالنسبة الى الصورة قابلية والمعلول لغوا اذ تنفى
او تنفيت العلة التامة لا به بل لان المعلول لا يوجد الا
وقد كانت العلة التامة متقدمة قبله والا لتخلف المعلول
عن العلة التامة البحث الثالث في نقد ما قاله الامام في اثبات
واجب الوجود لذاته قال لا شك في وجود موجود فهو لو كان
واجبا لذاته فقد حصل المرام وان كان ممكنا فلا بد له من علة
وعلته ان كانت واجبة لذاتها فقد حصل المطلوب ايضا ولو
كانت ممكنة افتقرت الى علة اخرى والكلام فيها كالكلام
في هذه

فيدور

فيدور او يتسلسل وكلاهما محالان اما الدور فلانه لو توقف
وجود الشيء على ما يتوقف على وجوده لزم توقفه على نفسه لان
الموقوف على الموقوف على الشيء متوقف على ذلك الشيء واما
التسلسل فلان الجملة المركبة من الاحاد الغير المتناهية ممكنة
لافتقارها الى اجزائها فلها علة وهي استحال ان تكون نفسها
لامتناع تقدم الشيء على نفسه ولا جزءا منها لان المؤثر في الجملة
مؤثر في كل واحد من اجزائها فيلزم كونه مؤثرا في نفسه بل امر
خارج عنها والخارج عن جملة الموجودات الممكنة واجب لذاته
وفيه نظر لانا لا نم ان المؤثر في الجملة مؤثر في كل جزء منها فانه
يجوز ان تكون الجملة مفتقرة الى المؤثر ويكون بعض اجزائها
غنيا عنه او حاصلا بمؤثر آخر ولانه لو وجب في كل المعلول
الذي يتقدم بعض اجزائه على البعض بالزمان كالسرير فعلته
التامة ان كانت موجودة مع الجزء المتقدم لزم تخلف المعلول
عن العلة التامة وان كانت مع الجزء المتأخر لزم تقدم المعلول
على علته التامة سلمنا ولكن لم قلتم بان الخارج عن الجملة

خارج عن جملة الموجودات الممكنة وانما يلزم ذلك ان لو اشتملت
الجملة على جميع الممكنات الممكنة وهو م فانه يجوز ان يكون في الوجود
جمل غير متناهية كل واحدة منها تشتمل على موجودات ممكنة
غير متناهية سلمناه لكن لا يلزم فيه ان يكون الخارج عنها
واجب الوجود لابطال التسلسل والدور في بيان ذلك والصواب
ان يقال بعد لزوم الدور والتسلسل لنقيض المط ان اللازم لكل
سوا الدور فهو باطل م وان كان هو التسلسل فاما ان يكون باطلا
او لم يكن وايا ما كان يلزم المط وضعف ذلك ظاهر ان الطريق في اثبات
هذا المط ما ذكرناه قبل لا يقال لا نم سلامة ما ذكرتم عن المنع فانا
لا نم ان العلة التامة للشيء استحال ان يكون نفسه لانا نقول
العلم بهذه المقدمة ضروري فان العلة التامة للشيء يجب تقدمها بالوجود
والشيء استحال ان يتقدم على نفسه بالوجود لا يقال المجموع
المركب من الواجب لذاته وجملة الموجودات الممكنة ممكن وعلته التامة
نفسه وانتقض ما ذكرتم في المقدمة لانا نقول في الراس هذا
المجموع لا ان يكون موجودا او لم يكن وايا ما كان يلزم ثبوت موجود
واجب لذاته

لانا اذا كان موجودا افظ ضرورة استلزام وجود المجموع وجود جزؤه
ولانا اذا لم يكن موجودا فلما ذكرناه في الدليل السالم عما ذكرتم
في النقض ح لا يقال لو تسلسلت العلل الى غير النهاية لحصلت جملتان
احديهما من معلول معين الى غير النهاية والثانية من الذي قبله بمرتبة
الى غير النهاية فالثانية ان انطبقت على الاولى عند مقابلة
الجزء الاول منها بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني والثالث بالثالث
وهلم جرا كان الناقص كالزائد وانه م وان لم تنطبق انقطعت فتناهت
والاولى زادت عليها بمرتبة واحدة فتناهت ايضا لانا نقول
الثانية لا ان تستغرق الاولى على تقدير التطبيق او لا تستغرقها
او نقول الثانية لا ان يصدق عليها انها قابلة للتطبيق على
الاولى او لا يصدق عليها ذلك ولانه لو تسلسلت العلل فان
كان بين هذا المعلول وبين كل واحد من علله علل متناهية كان
الكل متناهيا والا كان بينه وبين واحد من علله علل غير متناهية
فالاثنينا هي محصورين حاصرين وانه م بالضرورة وهذا الحجة ذكره
صاحب الاشراق لانا نقول كلاهما ضعيفان لما مر الاول فلانا لا نم

ان الثانية ان لم تنطبق على الاولى بل تتمم انقطعت فكانت كون
ان تكون عدم انطباقها عليها لعجز تتمم مقابلة اجزائها ولما
العبارة الثانية فلانم استحالة كون الناقص مثل الزايد
على تقدير التطبيق فان التطبيق مح فيجوز ان يلزم المحال ولانم
انه يلزم انقطاعها على تقدير التطبيق لو لم يستلزم انقطاعها
في نفس الامر ولما العبارة الثالثة فلانم انقطاعها ان لم يصدق
عليها انها قابلة للتطبيق لابد له من برهان ولما الان فنقول
لم قلتم بانه لما كان بينه وبين كل واحد من علله علل متناهية
كان الكل متناهيا وانما يلزم ذلك ان لو كان الكل واقعا بينه
وبين علة من علله فهو مم بل هو اول المسئلة **البحث الثالث**
في ان المعلول الشخصي لا يجتمع عليه علتان مستقلتان والا لكان
واجبا بكل واحد منهما لوجوب وجود المعلول عند وجود علته
التامة لكن وجوبه باحديهما يوجب الاستغناء عن الاخرى
فيلزم استغناؤه عن كل واحد منهما عند وجوبه بكل واحد منهما
ولانه لو لم يكن لكل واحد منهما مدخل في وجوده لم تكن العلة لها
علة تامة

وان كان لكل واحد منهما مدخل كان كل واحد منهما جزء العلة التامة
وقد فرض انهما علتان مستقلتان هف ولما المعلول النوعي
فيجوز ان يجتمع عليه علتان مستقلتان على معنى ان بعض جزئياته
يقع بعلة وبعضها باخرى لان حرارة النار ولازمة لها فهي اما
علة لها او لها مدخل في وجودها والا فان لم يكن للحرارة مدخل
في وجودها امكن انفكاكها عنها وان كان لها مدخل في وجودها
تقدمت عليها وكذا نقول في حرارة شعاع الشمس بالنسبة اليه
وساير جزئيات الحرارة بالنسبة الى ما هي لازمة له ولقايل
ان يمنع امكان الانفكاك لو لم يكن لشيء منهما مدخل في الآخر
لا يقال الطبيعة النوعية محتاجة الى بعض العلل المعينة لذاتها
والا لكانت غنية عنها لذاتها فلا تعرض لها الحاجة اليها
لانا نقول لا يلزم من عدم احتياجها اليها لذاتها غناها عنها
لذاتها سلمناه لكن لانم ان الطبيعة عرضت لها الحاجة
اليها بل الذي عرضت له الحاجة اليها فرد من افرادها بل ما
الطبيعة غنية عن كل واحد من العلل المعينة ومحتاجة الى علة

لكن كل واحد من العلل اذا اقتضى وجود جزء منها بلزوم الطبيعة
لاشتمال الجزء عليها **البحث الرابع** في ان البسيط غير نعد
الا الآلة في القوابل والشرائط لا يصدر عنه امران لانه
لو صدر عنه امران فكونه مصدرا لاحدهما غير كونه مصدرا
للآخر فهما او احدهما ان كان داخلا فيه كان مركبا وان كانا
خارجين كان مصدرا لهما ويتسلسل او ينتهي الى ما يكونان
او احدهما داخلا ولقائل ان يمنع كونه مصدرا لهما ان كانا
خارجين وانما يلزم ذلك ان لو كانت المصدرية محتاجة
الى العلة وليست كذلك بل هي من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق
لها في الخارج فلا تحتاج الى العلة **البحث الخامس** في ان البسيط لا
يكون فاعلا وقابلا معا لشيء ولعل لان اعتبار كونه فاعلا
غير اعتبار كونه قابلا ضرورة انه بالاعتبار الاول مفيد
وبالثاني مستفيد فهذان الاعتباران او احدهما ان كان
داخلا لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فيلزم
التسلسل او الانتهاء الى ما يكون احدهما داخلا الى آخر وضعفه معلوم
مما مر

البحث السادس في ان القوى الجسمانية لا تقوى على تحريكات
غير متناهية اما الطبيعية فلان قوة كل جسم اقوى واكثر من قوة
بعضه وليست زيادة جسمه في القدر تؤثر في منع التحريك لان قبول الجسم
الاصغر للتحريك انما كان لجسميته وهي مشتركة بينه وبين الاكبر فلو حرك
كل القوى جسمها من مبدأ الى غير النهاية فنصفها لو حرك جسمه من ذلك
المبدأ الى غير النهاية وحركات الكل ازيد من حركاته لامتناع الاستواء
في المعلول مع الاختلاف في العلة فيلزم الزيادة على غير المتناهي في الجملة
التي هو بها غير متناه وهو محال فتعين انه يحرك من ذلك المبدأ حركات
متناهية وحركات النصف الآخر ايضا تكون متناهية فحركات
الكل تكون متناهية لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب
اللاتناهي واما القسرية فلانها لو حركت جسمها من مبدأ الى
غير النهاية فنصفه كل الجسم لو حركته مثل حركتها الاولى كانت
الحركة مع العائق الطبيعي كهي لا معه وان حركتها ازيد وقعت
الزيادة على المتناهي من الطرف الغير المتناهي واعترض والحجة
الاولى ضعيفة لجواز ان يكون حركات كل القوى غير متناهية

وان حركات كل واحد في النصفين ومجموعهما متناهية وكذا
الثالثة لانا لا نم وقوع الزيادة على غير المتناهي وانما يلزم
ذلك ان لو كانت الحركات مجتمعة بالفعل وفساده ظاهر
وهذا المنع يرد على الادلة ايضا **المقالة الثانية** في احكام
الجواهر **والاعراض** وفيها مباحث **البحث الاول** في تحقيق
ماهية الجوهر والعرض كل امرين حل احدهما في الآخر وحصلت
منهما حقيقة متحدة لابد ان يكون لاحدهما حاجة الى الآخر
والا امتنع التركيب بينهما فان كان المحل غنيا مطلقا
يسمى موضوعا والحال فيه عرضا وان كان له حاجة في جعله يسمى
هيولى والحال صورة فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك
اخصين تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشتركان
اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال **والجوهر** هو الماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع فيخرج عنه
الواجب لانه ليس له ماهية وراء الوجود وتدخل فيه
الصور العقلية للجواهر لانها لو كانت في الحال حالة في الموضوع

لكن يصدق عليها رسم الجوهر وكونها في الموضوع لا ينافي
جوهريتها لان الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع
على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت
الاخص له **والعرض** فهو الموجود في الموضوع فعلى هذا
جاز ان يكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا فرقت ان الصور
العقلية للجواهر الكلية كذلك **نعم** لو فسرنا العرض بانه الذي
اذا وجد في الاعيان كان في موضوع كانت تلك الصور جواهر
فقط لا اعراضا **ثم** الجوهر ان كان حالا في محل فهو الصورة وان
كان بالعكس فهو الهيولى وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان
لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس والا فهو العقل **البحث الثاني** في اثبات **الهيولى** الجسم
اما متصل واحد والا لكان مركبا من اجزاء لا تتجزى او من اجسام
صغار وكل واحد منها لا يقبل الانفصال الا بحسب الوهم
والاحكام او باختلاف العرضين والاول مم لانا لو فرضنا
جزءا بين جزئين فالوسط ان كان مانعا من تلاقي الطرفين فانه ملاقي

الوسط لعدمه غيرها به يلاقي الآخر وان لم يكن ما يلاقي منه
فالطرفان متلاقيان فليس هناك وسط ولا طرف والثاني ايضا
مح لان القسمة الفرضية او الوهمية وغيرهما تحدث اثنينية
تكون طبيعة كل واحد منهما مثل طبيعة الآخر ومثل طبيعة الخارج
الموافق له في النوع وما صح بين اثنين منها يصح بين اثنين آخرين
فيصح بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبين المتصلين ما
يصح بين المتباينين اللهم الا لمانع خارجي لازم او زائل ولكن
كان هذا المانع لازما طبيعيا كان نوع تلك الطبيعة في شخصه
وهو يقبل الانفصال بالحس فالحق بل له امتنع ان يكون هو
الاتصال او الجسم لان القابل يبقى مع المقبول والاتصال والجسم
يبقيان مع الانفصال فهو امر وراء الاتصال والجسم فيه حلول
لهما القابل للاتصال والانفصال هو الهيولى والثاني الصورة
الاتصالية الحالة فيها المسماة بالصورة الجسمية ويلزم من هذا
ان يكون كل جسم كذلك لان طبيعة الامتداد الجسماني يستحيل
ان تكون غنية لذاتها عن الهيولى والا لما حلت فيها فهي محتاجة
اليها لذاتها

وفيه نظر لجواز ان لا تكون غنية لذاتها عن الهيولى ولا محتاجة
بل يعرض كل منهما لها بسبب خارجي والصورة الجسمية لا تنفك عن
الهيولى والا لكانت متناهية لما سيأتي فتكون متشكلة وهو مح
لان لحوق الشكل اياها ان كان لنفسها لتشابهت الاجسام
في الاشكال ولكان شكل الجزء مثل شكل الكل وان كان بفاعل
خارجي كان المقدار الجسماني في غير هيولاه قابلا للفصل والوصل
وان كان بسبب الهيولى او بشركة منها كان المجرد عن الهيولى مقارنا
اياها والهيولى ايضا لا تنفك عن الصورة والا ان كانت متحيزة
كانت قابلة للقسمة في الجهات الثلث ضرورة ان كل متحيز فان
يمينه غير يساره واعلاه غير اسفله ولو كانت كذلك لكانت
هي نفس الصورة او مقارنة اياها وان لم تكن متحيزة لما قارنتها
الصورة والا لكان مقارنتها اما حال كون الصورة في الحيز او حال
لا في الحيز والاول مح لامتناع مقارنة ما في الحيز لما لا وجود له
في الحيز والثاني ايضا مح لامتناع وجود الصورة لا في الحيز وفيه
نظر لان المحتاج الى الحيز هو الجسم لا الصورة وليست علة للصورة

والا لتقدمت عليها بالوجودية ولا بالعكس والا لوجدت قبلها
ولا يستغني كل منهما عن الاخرى من كل وجه والا لامتنع التركيب
بينهما فاذن لكل منهما حاجة الى الاخرى في وجه فالهيولى تفتقر
الى الصورة في بقائها والصورة تفتقر اليها في تشكلها وتتشخص
كل منهما بالاخرى وهي كما لا تنفك عن الصورة الجسمية فلا تنفك
ايضا عن صور اخر نوعية لان الاجسام مختلفة في اللوازم
لاختلافها في قبول الاشكال بسهولة وبعسر وبعدم قبولها اياها
وهذه اللوازم امتنع استنادها الى الجسمية المشتركة فهي لحصول لغير
لا يقال لم لا يجوز استنادها الى الهيولى لكون الاجسام مختلفة بالهيولى
لانا نقول الهيولى قابلة فلا تكون فاعلة لما مر وفيه نظر لجواز ان يكون
مستندا الى فاعل خارج دفع توقف فساد ما قيل في امتناع
كون الشيء قابلا وفاعلا معا والقوة مبدأ التغير في آخر من حيث
هو آخر وانما قلنا من حيث هو آخر ليدخل في هذا الحكم القوة
التي هي مبدأ باعتبار آخر فان الطبيب مثلا الفاعل في نفسه فانه
باعتبار انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه مستعلجا والطبيعة

مبدأ قريب لحركات ما هي فيه وسكناته بالذات ولا بالعرض
بقولنا قريب عن المبدأ الذي هو لحركات ما هي فيه او سكناته
بواسطة وبقولنا بالذات عن الحركات والسكنات بالعرض

البحث الثالث في اثبات النفس الناطقة وبيانه في وجوه

الاول ان القوة العاقلة تعقل البسائط ضرورة ان معقولاتها
اما بسائط او مركبات وكيف كان لا بد من تعقل البسائط
ويلزم منه ان تكون مجردة والا لكانت قابلة للقسمة فتكون البسائط
ايضا قابلا لان الحال في احد جزئيها يكون غير الحال في الجزء الاخر
الثاني ان المعقولات الكلية مجردة عن المادة فالقوة العاقلة
لها ايضا كذلك والا لكان له وضع ومقدار مخصوصان فالحال
فيها مقترن بعوارض مخصوصة فلا يكون مطابقا للافراد المختلفة
بالصغر والكبر فلا يكون كليا **الثالث** ان القوة العاقلة مدركة
للوجود المطلق فتكون مجردة والا لزم انقسام الوجود المطلق
بانقسامها فاجزاء الوجود المطلق ان كانت عدميات كان
الشيء متقوما بنقيضه وان كانت وجوديات كان الكلي متقوما بالجزئي

الرابع ان القوة العاقلة تدرك السواد والبياض معاً فيكون
مجردة والا لزم اجتماع الضدين في جسم واحد الخامس ان القوة
العاقلة لو كانت جسمانية لكانت حالة في جزء من البدن
وهو محال والا لكانت دائمة التعقل له او دائمة اللاتعقل لان
حضوره ذلك الجزء ان كانت كافية في تعقلها اياه لزم الامر
الاول والا توقف تعقلها اياه على حصول صورة اخرى لكن
حصول تلك الصورة ممتنع لامتناع حصول صورتين متماثلتين في مادة
واحدة فيلزم الامر الثاني فعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة
لكن لها حاجة الى البدن والآلات تتعلق به وفي هذه الوجوه
نظر اما الاول فلان ذلك انما يلزم ان لو كان الحلول حلول
السريان وهو ممنوع واما الثاني فلانه لا يلزم من عدم مطابقة الكلي
لما تحته من الافراد بحسب المقدار والعوارض عدم مطابقته
اياها اصلا فيجوز ان يطابقها بحسب الماهية على ان المفهوم
الكلي المنتزع من كل فرد من افراده هو مفهوم ذلك الكلي واما
الثالث فلانه لا يلزم من عدم كون اجزاء الوجه وجوهاً ليست
ان تكون حادثات

حتى يلزم ما ذكر من المحال فيجوز ان يكون الوجود امرا مفهومه
غير مفهوم الوجود والعدم ويحصل من اجتماعهما الوجود
لم قلتم بانه ليس كذلك واما الرابع فلانا لا نسلم اجتماع الضدين
في جسم واحد وانما يلزم ذلك ان لو كان صورة السواد ومثاله
مضادا لصورة البياض ومثاله وهو ممنوع بل المضادة
بين السواد والبياض بعينهما لا بين مثاليهما سلمناه لكن
لا نسلم استحالة اجتماعهما في جسم واحد بل المستحيل اجتماعهما
في محل واحد لا في جسم واحد فانه يجوز ان يجتمع الضدان في
جسم واحد بان يكون احدهما حاصلا في بعض اجزاء الجسم
والآخر في البعض الآخر وح يكون محل احدهما غير محل الآخر
واما الخامس فلانا ان حضور ذلك العضو ان لم يكن كافية
في ادراك القوة العاقلة اياه توقف الادراك على صورة العضو
حتى يمتنع اجتماعهما في تلك المادة بل لانا نم ح توقف الادراك
على شيء آخر فيجوز ان يكون ذلك الشيء امرا يجوز اجتماعه مع صورة
ذلك العضو فيه البحث الرابع في اثبات النفس الفلكية حركات

الاجرام الفلكية ادراكية والا لكانت طبيعية او قسرية
والاول ح والا لكان المط بالطبع مهروبا بالطبع وانكان
ايضا ح لان النفس على خلاف الطبع بحيث لا طبع ولا قسر
ولانها لو كانت بالقسر لكانت على موافقة القاسر فلم
اشتراك الفلك الجهة والسرعة والابطاء ويلزم منه ان يكون
لها نفوس مجردة لان حركاتها لو صدرت عن تخيل جزئي
لما بقيت على نظام مضبوط مرورا الشهور والسنين والدهور
الطويلة فهي لكون غرض تعقليا فلها قوى مدركة لامور كلية وتدرك
الكلي مجردة لها وفيه نظر لجواز ان يكون حركاتها طبيعية ويكون
مطلوبها نفس الحركة او قسرية ويكون القواسر مختلفة
وصادرة عن تخيل جزئي وبقي على نظام مضبوط البحث
الخامس في اثبات العقل الموجد للجسم يفيض منه الصورة
الجسمية على الهيولى ولا يكون الاجسام كذلك لان الاثر
الفائض عن الجسم انما يفيض على ماله وضع بالنسبة اليه
والهيولى لا وضع لها عند الصورة فالموجد للجسم لا يكون جسما
ولا ولجسما لذاته

لانه

لانه ان صدر منه كل واحد من جزئيه بلا واسطة كان البسيط
مصدرا للامرين وان صدر احدهما بواسطة الآخر لزم تقدم
الهيولى على الصورة او بالعكس فهو لها نفسها او عقل والاول
ح لانها محتاجة الى الجسم بوجه ما والا لما تعلقت به فتعين
الثاني وهو المط ولانه قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود
واجب لذاته فيصدر منه واحد منها وهو لا يجوز ان يكون
عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة لما بعده
جوهر ولا يجوز ان يكون جسما او احد جزئيه ولا نفسا لما مر
فهو عقل وللقائل ان يمنع ان الاثر الفائض عن الجسم انما
يفيض على قابل له وضع بالنسبة اليه وبقية المقدمات
ايضا ممنوعة لما عرفت البحث السادس في ان كون الجوهر
جنسا لما تحته ليس بيقيني لان الماهيات التي يصدق عليها
رسم الجوهر جاز ان يكون مختلفة بتمام الماهية احتج الامام
على انه ليس جنسا والا لكان ما تحته ممتازا بعضه عن البعض بفصول
جوهرية لامتناع ان يكون العرض مقوما للجوهر فيستدعي فصلا آخر
الى غير النهاية

وفيه نظر لجواز ان يكون جنساً للانواع دون الفصول لا يقال
لو كان جنساً لكان العقل الصادر عن الواجب لذاته مركباً من
الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة والآخر صورة فان صدرا
عنه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لزم ما قلناه لانا نقول
لم لا يجوز ان يصدر عنه مادة مجردة ثم تفيض عليها صورة
فان البرهان ما قام على امتناعه البحث السابع في اقسام
العرض المشهور انها تسعة الكم وهو الذي يقبل القسمة
والتجزي لذاته والكيف وهو الذي لا يتوقف تعقله على تصور
غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محلها اقتضاء اولياً
وانما قيد الاقتضاء بالاولي ليندرج فيه العلم بالمعلومات التي
لا تنقسم فانه يقتضي اللاقسمة بواسطة وحدة المعلوم والاين
وهو حصول الشيء في مكان وهو اما حقيقي ككون زيد في مكانه
الذي يخصه او غير حقيقي ككونه في البيت او في السوق او في
البلد او في الاقليم ومتى وهو حصول الشيء في الزمان المعين
ككون الكسوف في ساعة كذا والوضع وهو الهيئة الحاصلة للشيء

بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجية عنه كالقيام
والقعود والاضافة وهي النسبة التي تعرض للشيء بالقياس
الى نسبة اخرى كالابوة فانها تعرض للاب بالقياس الى
البنوة والملك وهو هيئة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله كالتعمم والتقمص وان يفعل وهي هيئة تعرض للشيء حال
تاثيره في غيره كالمسخن ما دام يسخن والقاطع ما دام يقطع وان ينفعل
وهي هيئة تعرض للشيء حال تاثره عن غيره كالمتسخن ما دام يتسخن
والمنقطع ما دام ينقطع وكون هذه التسعة اجناساً عالية غير متعين
لان الماهيات التي يصدق عليها رسم الكم جاز ان تكون مختلفة بتمام
بتمام الماهية وكذا غيره من الاقسام فقيل الاجناس العالية
من الاعراض اربعة لان العرض ان امتنع ثباته لذاته فهو الحركة
والا فان كان معقولا بالقياس الى غيره فهو النسبة وان لم يكن
كذلك فهو الكم ان قبل القسمة والتجزي لذاته والا فهو الكيف
وان يفعل وان ينفعل داخلان تحت الحركة وسائرها تحت النسبة
ومنهم من جعل النسبة جنساً لما عدا الكم والكيف ولا بيان على
شيء من ذلك

ومنهم من قدح في انحصارها في التسعة بان النقطة والوحدة
خارجتان عنها وفيه نظر لانا لا نم وجودهما في الخارج وحملها
على مختلفات الحقائق حملا ذاتيا والعرض ليس جنسا لما تحته
لتصور المقدار مع الشك في عرضيته ومنهم من قال ان الاعراض
التسعة لا وجود لها في الخارج والا لكانت حالة في محل ولها
في المحل ايضا نسبة فتكون حالة في المحل ويتسلسل وامتناعه
ممنوع هذا التقسيم والكم خواصه الاولى قبول المساواة
واللامساواة لذاته لا كيفية لكن للجسمية والا لساوى الجسم الصغير
ما ساواه الجسم الكبير لاشتراكهما في الجسمية الثانية قبول الانقسام
وقد يراد به كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء وهو يلحق
المقدار لذاته وقد يراد به الانفكاك الموجب للاثنينية وهو لا يلحقه
لذاته لان الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد
لا يبقى عند الانفصال الثالثة يمكن ان يفرض فيه واحد عاد له
اما بالفعل كما في العدد او بالقوة كما في المقدار والمقدار زائد
على الجسمية لان الجسم الواحد يتوارد عليه مقادير مختلفة مع بقاء
جسميته

والكم

والكم متصلا ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك ومنفصلا ان كان
وهو الزمان ان لم يكن قار الذات والمقدار ان كان قارا وهو
الخط ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة والسطح ان قبلها
في جهتين والجسم ان قبلها في الجهات الثلث ويسمى الثخن
والجسم التعليمي والطول قد يراد به نفس الامتداد والامتداد
المفروض اولا واطول الامتدادين والعرض قد يراد به البعد
المقاطع للمفروض اولا واقصر الامتدادين والعمق قد يراد به
الثخن والبعد المقاطع للمفروضين والثخن النازل وهي كميات
بالذات ان اريد بها الامتدادات والا فكميات ماخوذة مع
اضافة ما والكم بالعرض هو الذي يكون الكم موجودا فيه كالمعدودات
او يكون موجودا في الكم كالشكل او يكون موجودا في محل الكم
كالبياض والحركة كم بالعرض لانطباقها على الزمان والمسافة
اللذين هما كم بالذات والابعاد متناهية والا لامكن
ان نفرض خطين يخرجان من نقطة واحدة ويتباعدان بحيث يكون
البعد الاول ذراعا والثاني ضعفه والثالث ثلثة امثاله وهكذا
الى غير النهاية

ولو امكن ذلك لامكن ان يكون بينهما بعد مشتمل على اشبار
البعد الاول التي هي غير متناهية فيمكن انحصار ما لا يتناهى بين
حاصرين ولان الابعاد لو كانت غير متناهية لامكننا فرض
خط غير متناه مع كرة متحركة خرج من مركزها خط متناه مواز
للخط الاول ولو امكن ذلك لزال هذا الخط بحركة الكرة من
الموازاة الى المسامتة وذلك يقتضي امكان وجود نقطة
في الخط غير المتناهي هي اول نقطة المسامتة لكن ذلك محال اذ
كل نقطة نفرضها انها اول نقط المسامتة فان المسامتة
مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة معها لان المسامتة انما
تحصل بزاوية مستقيمة الخطين وكل زاوية شانها ذلك يمكن
تنصيفها الى غير النهاية فيلزم ان تكون المسامتة مع الفوقانية
قبل المسامتة مع التحتانية بالضرورة ولقائل ان يقول على الاول
لا نسلم امكان توهم خطين خارجين من نقطة واصلين على الوجه المذكور
على ذلك التقدير وانما يلزم ذلك ان لو كانت اللانهاية في جميع
الجوانب لا نسلم امكان وجود بعد فيما بينهما مشتمل على ابعاد
غير متناهية

وانما يلزم ذلك ان لو كان هناك بعد هو آخر الابعاد
وهو اول المسألة وعلى الثاني لا نسلم امكان توهم الخطين على الصفة
المذكورة ح ولا نسلم ان الخط المتناهي لو تحرك بحركة الكرة
لا بد ان يحدث في الخط غير المتناهي نقطة هي اول نقط المسامتة
فان الحركة انما تقع في زمان وكل زمان منقسم بكل حركة منقسمة
فوقوع نصفها قبل وقوع كلها وهكذا الى غير النهاية فلا يوجد
في الخط غير المتناهي نقطة هي اول نقط المسامتة ومنهم من
احتج بالتطبيق وقد عرفت ما فيه لا يقال لو كانت الابعاد
متناهية لوقف شخص على النهاية فان امتنع مد يده فهناك
جسم مانع وان امكن كان هناك شيء قابل للزيادة والنقصان
فهو مقدار ولان الجسم ماهية كلية نفس تصورها لا يمنع وقوع
الشركة فيمكن وجود اجسام غير متناهية لانا نقول لا نسلم
امتناع مد اليد وجهة جسم مانع بل ذلك لعدم الفضاء
الذي هو شرط مد اليد ولا نسلم ان المتناهي يمنع وقوف الشخص
على النهاية اذا كان محالا لان التناهي محالا فانه لا يلزم من

امتناع المجموع امتناع كل من الجزائر ولا نم ان كون ماهية الجسم
كلية يقتضي امكان وجود اجسام غير متناهية دفعة فانه يجوز
ان يكون امكان وجودها في ازمنة مختلفة على ان نقول الموجر
عند وجود اجسام متناهية فكان امكان وجودها بغير نهاية
لا ينافي ما لا عيناه والمقدار لا يوجد مجردا عن المادة
والا لكان غنيا بذاته عنها فلا يحل فيها البتة والمقدار متناهي
ممنوعتان ونبا في نهاية التحقيق لا امكان تخيل المقدار مجردا
عن المادة ولنا تخيل الثخن من غير الالتفات الى ما عداه يسمى
جسما تعليميا ولا يمكننا تخيله الا متناهيا فيلزم سطح فلذا
نتخيل ذلك السطح من غير الالتفات الى ما يقارنه من الكيفيات
كاللون والضوء يسمى سطحا تعليميا وكذا الخط والنقطة
ثم الثخن يمكن اخذه لا بشرط شيء وبشرط لا شيء وكذا السطح
والخط فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثاني فان السطح لا يمكن تخيله
الا بحيث يتوهم فيه جهتان والخط الا بحيث يتوهم فيه جهتان
فالاول جسم والثاني سطح ويمكن اخذهما بالاعتبار الاول لان
نتصور الخط

ويحمله على كل خط وكذا السطح مع كلن انما يكون كانا ماخوذين
لا بشرط شيء والنقطة والخط والسطح لا تتميز في الوضع لانها
لو تميزت في الوضع لكان ما في النقطة الى جهة غير ما منها الى
اخرى وما في الخط الى يمينه غير ما منه الى يساره وما في السطح
اعلاه غير ما منه الى اسفله فلا تكون النقطة نقطة ولا الخط
خطا ولا السطح سطحا هف والنوع الكيفية اربعة لانها
ان لم تكن مختصة بالكميات لكن كانت محسوسة فهي الانفعاليات
والانفعالات وثانيا ان لم تكن محسوسة فان كانت استعدادا
نحو الانفعال كاللين او نحو اللاانفعال كالصلابة فهي القوة
واللاقوة وان لم تكن استعدادا بل كمالا فهي الحال والملكة
وخصوصها بالكيفيات النفسانية وان كانت مختصة بالكميات
كالتربيع والزوجية النوع الاول الكيفيات المحسوسة وهي
ان كانت غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل فهي الانفعالات
وان كانت راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر فهي
الانفعاليات وتسمى بهذا الاسم لانفعال الحواس عنها اولا

والمحسوسات إما ملموسات أو مبصرات أو مسموعات أو مذوقات
أو مشمومات أما الملموسات فهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة
والجفاف والبلة والثقل والخفة أما الحرارة والبرودة فغنيتان
عن التعريف لكن من شأن الحرارة تفريق المختلفات وجمع المتماثلات
لا لأنها تميل المتصعد بواسطة التسخين فإن المركب الذي لا
يكون بسائطه شديدة الالتحام لما كان تركيبه من أجسام مختلفة
في اللطافة والكثافة وكلما كان ألطف كان أقبل للخفة من الأجزاء
فإنها إذا عملت في المركب بادر الألطف إلى التصعيد قبل
مبادرة الأبطأ دون الغالب فيه فيحصل من ذلك تفريق تلك الأجسام
المختلفة الطبائع ثم تحصل بعده لكل اجتماع المتشاكلات لمقتضى
طبائعها وأما الذي بسائطه شديدة الالتحام فإن كان اللطيف
والكثيف فيه قريبين من الاعتدال فإذا قوي تأثير الحرارة
فيه حدثت فيه حركة دورية كما في الذهب إذ إذا مال اللطيف إلى التصعيد
جذبه الكثيف فحدثت حركة دورية وإن كان الغالب هو اللطيف
تصعد واستصحب الكثيف

وإلا فإن لم يكن الكثيف غالبا جدا أثرت النار فيه تليينه
وإلا فلم يقو على تليينه أيضا ومن أسباب الحرارة الحركة
أما البرودة فمنهم من جعلها عبارة عن عدم الحرارة عما
من شأنه أن يكون حارا والتقابل بينهما حينئذ يكون تقابل
العدم والملكة وهو باطل لأنها محسوسة ولا شيء من العدم كذلك
أما الرطوبة فهي الكيفية التي يصير الجسم بها سهل التشكل
وسهل الترك له وهي غير السيلان فإنه عبارة عن حركات
توجد في أجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس
لدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك في التراب والرمل
كان سيالا واليبوسة هي التي بها يصير الجسم عسر
التشكل وعسر الترك وأما اللطافة فيقال على رقة القوام
أعني سهولة قبول الأشكال الغريبة وتركها وعلى قبول
الانقسام وعلى سرعة التأثر من الملاقي وعلى الشفافة
والكثافة على مقابلات هذه الأربع واللزج هو الذي
يسهل تشكله ويصعب تفريقه والهش بالعكس والجسم

الذي طبيعته لا تقتضي الرطوبة فان لم يلتصق به جسم
دهني فهو الجاف وان التصق فان كان غائصا فيه فهو
المنتقع والا فهو المبتل والزبد المنفوخ المسكن تحت الماء
قسرا نجد فيه مدافعة صاعدة والحجر المسكن في الجو
قسرا نجد فيه مدافعة هابطة والاول هو الخفة والثاني
هو الثقل واما المبصرات فالبياض منها قد يتخيل عند
مخالطة الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة الاجزاء
كالثلج فانا نراه ابيض ولا سبب لبياضه الا ذلك وقد
يكون كيفية حقيقية قائمة بالجسم كبياض البيض المسلوق
وليس ذلك بسبب ان النار احدثت هوائية لانه
بعد الطبخ يصير اثقل واما غيره من الالوان فهي كيفيات
حقيقية محسوسة واما الضوء فان الهواء المقابل للشمس
يجده مستضيئا وانه مقابل لوجه الارض فيصير مضيئا له
فالضوء الحاصل من المضيء لذاته هو الضوء الاول
ومن المضيء لغيره هو الضوء الثاني والذي يدل على ان الهواء

يتكيف بالضوء رؤيتنا الجو الذي في الافق الشرقي وقت
الصباح مضيئا واما الظل فهو الضوء الثاني والظلمة عدم الضوء
عما من شانه ان يصير مستضيئا ومنهم من زعم ان الضوء
اجسام شفافة منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء وهو
باطل والا لكان حركتها بالطبع الى جهة واحدة فلا يحصل
الاستضاءة الا من تلك الجهة واحتجوا على كونه جسما بانه
متحرك وكل متحرك جسم والصغرى ممنوعة فان المضيء لما كان غالبا
سبق الى الوهم ان الضوء متحرك ومنهم من زعم ان الظلمة كيفية
مانعة من الابصار وهو باطل لانه لو جلس شخص في غار مظلم
وخارج الغار جماعة واوقد عندهم نارا فان القاعد في الغار
يراهم دون العكس ولو كانت الظلمة كيفية مانعة عن
الابصار لما اختلفت الحال وذهب الشيخ الى ان الالوان
غير موجودة في الظلمة لانا لا نراها فيها فعدم الرؤية اما
لعدمها او لكون الظلمة مانعة من الابصار والثاني باطل لما مر
فتعين الاول واجاب الامام عنه بان قال انا نمنع الحكم لجواز

ان يكون عدم الرؤية لعدم شرطها فان من شرط المرئي
ان يكون مضيئا لذاته او لغيره واما المسموعات فهي الصوت
والحرف وهو كيفية تعرض للصوت يتميز بها عن صوت آخر
في الحدة والثقل تميزا في المسموع والسبب الاكثري للصوت
تموج الهواء وليس المراد منه حركة انتقالية من هواء
واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه يحدث
بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب التموج
امساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو
القلع ومما يحوج الى الهواء الا ان ينقلب في المسافة
التي يسلكها القارع الى جنبتيها بعنف شديد ويلزم من
ذلك ان ينقاد الهواء المتباعد للتشكل والتموج الواقع
هناك ويتوقف الاحساس بالصوت على وصول الهواء الى
الصماخ لميلانه من جانب الى آخر عند هبوب الريح ومن
اتخذ انبوبة ووضع احد طرفيها على فيه والآخر على صماخ
انسان وتكلم فيه بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون
الحاضرين

وكذلك يرى صوت الخشبة بالفأس قبل سماع الصوت
وكل ذلك يدل على ما قلنا في الصوت موجه في الخارج قبل وصوله
الى الصماخ والا لما ادركنا جهته والهواء اذا تموج وقاوم
جسما كجبل او جدار املس ومنعه من النفوذ ورجع الى جانبه على هيئة
ذلك التشكل حدث من ذلك صوت هو الصدى واما المذوقات
فالجسم الذي لا يحس بطعمه لشدة تكاثفه اذا احتيل في تحليل اجزائه
احس منه بطعم كالنحاس ويسمى ذلك الطعم تفاهة والتفاهة
قد تقال على عدم الطعم ايضا والجسم اما لطيف او كثيف او معتدل
والفاعل في الثلثة اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة بينهما
فالحار لو فعل في الكثيف حدثت المرارة وفي اللطيف الحرافة
وفي المعتدل الملوحة والبارد اذا فعل في الكثيف حدثت العفوصة
وفي اللطيف الحموضة وفي المعتدل القبض والمعتدل ان فعل في
الكثيف حدثت الحلاوة وفي اللطيف الدسومة وفي المعتدل
التفاهة غير البسيطة واما المشمومات فليس لها اسماء مخصوصة
الا من جهة الموافقة والمخالفة كما يقال رائحة طيبة او رائحة منتنة

او من جهة ما يتادّى منها من الطعوم كما يقال رائحة حلوة او حامضة
النوع الثاني الكيفية الاستعدادية وتسمى قوة ان كانت
نحو اللاانفعال كالمصحاحية والصلابة وضعفا ولا قوة
ان كانت نحو الانفعال كالممراضية واللين النوع الثالث
الكيفيات النفسانية وتسمى حالا ان كانت غير راسخة
وملكة ان كانت راسخة والفرق بينهما بالعوارض المفارقة
لا بالفصول والعلم هو حصول ماهية الشيء في العقل مجردة
عن اللواحق الخارجية وهو اما تفصيلي كمن علم ماهية
مركبة منفصلة الاجزاء في العقل متميزا بعضها عن بعض
واما اجمالي كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه
يحضر عنده حالة بسيطة هي مبدأ تفاصيل تلك الاشياء
التي كانت متصورة على التفصيل قال الامام هذه الاجزاء
ان لم تكن معلومة بطل قولكم العلم بالاجزاء قبل العلم بالماهية
وان كانت معلومة يميز بعضها عن البعض على التفصيل
وجوابه منع الشرطية الثانية فانه لا يلزم من العلم بالشيء العلم
بامتيازه عن غيره

والا للزم من العلم بالامتياز العلم بامتياز الامتياز لا الى غير
النهاية والتعقل قد يكون بالقوة وهو عدم التعقل عما من شانه
ان يعقل وتسمى العقل الهيولاني وقد يكون بالفعل اما البديهيات
مع استعداد النفس لاكتساب النظريات وتسمى العقل بالملكة واما
النظريات بحيث تكون مخزونة عندها وتقدر على استحضارها متى
شاءت وتسمى العقل بالفعل واما النظريات على وجه لا تغيب
عن النفس تعقل انها تعقلها وتسمى العقل المستفاد ولا يقال
التعقل النفس اذا ادركت فاما ان كان العاقل عين المعقول حالا فيكون
حيازة على ما ذكرتم لانا نقول المقدمتان ممنوعتان اما الاولى فلان
المعقول صورة كلية والعاقل نفس شخصية واحديهما غير الاخرى
واما الثانية فلان حصول ماهية الشيء اعم من حصول ماهية الشيء
المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم والعلم فعلي ان
كان ايجادنا الشيء بعد تصوره وانفعالي ان كان بالعكس والنفس
في مبدأ الفطرة خالية عن المعقولات لكنها قابلة لها والا لما
صارت قابلة لامتناع زوالها بالذات ويتوقف حصولها على
حصول الشرائط

وارتفاع الموانع وهو انما يتحقق بكثرة الاحساس بالجزئيات

والا لحصلت العلوم في مبدأ الفطرة ولما حصلت المعقولات

بالفعل فان لم تكن تصور الشيء منهما في جزم النفس بالنسبة

بينهما توقف على استخراج الوسط الذي يحصل بنسبته لكل منهما

الى الآخر وتختلف مراتب النفوس في استخراجه فالتي لها اصابة

الاوساط وترتيبها من غير تكلف فهي القوة القدسية وتقابلها

نفس البليد الذي لا يدرك شيئا البتة وفيما بينهما المتوسطات

على اختلاف درجاتها ولكن خلاف في ان الفكر هل يجامع

العلوم النظرية ام لا فان اريد بالفكر الحركات التخيلية فهو

لا تجامع العلوم لكونها معدات سابقة عليه وان اريد به العلوم

المرتبة في العقل الموجبة لحصول علم آخر فهي واجبة الاجتماع

معه لانها موجبة لحصوله والموجب يجب حصوله عند حصول

المعلول والعلم بالماهية لا يوجب العلم بلازمها الغريب

والا لزم من العلم بلازمها العلم بلازم لازمها الى غير النهاية

نعم تصور الماهية مع تصور لازمها القريب يوجب الجزم

بنسبته الى الماهية

وفي الاول نظر لجواز ان ينتهي الى ما لا يكون له لازم قريب

او الى ما يكون لازمه بعض ملزوماته والعلم بما له سبب لا يحصل

الا بعد العلم بوجود السبب لانه ممكن فلا يكون وجوده راجحا

الا بالنظر الى سببه وما يعلم بسببه يعلم كليا لانا اذا علمنا

ان الالف موجب للباء فقد علمنا الباء وصدوره عنه

وكلاهما كليان وتقييد الكلي بالكلي كلي وكذلك اذا علمنا ان

الالف المقترن بامور كلية موجب للباء المقترن بامور كلية

وعلم منه ان الصورة الحاصلة في العقل من الجزئي اي الجزئي

تكون كلية لكونها مركبة من ماهية كلية وعوارض كلية ولكن

كان المطابق لها في الخارج امرا واحدا فقط ويجب تغير العلم

عند تغير المعلوم لكونه مطابقا للمعلوم وامتناع مطابقة

العلم الواحد لامرين مختلفين والطبائع الكلية لما امتنع تغيرها

امتنع تغير العلم بها دون الجزئيات فانه يجوز تغير العلم

بها لجواز تغيرها والعلوم النظرية اللازمة من الضرورية

لا تصير ضرورية لان الضرورية كيفية اللزوم لا كيفية اللازم

وكل مجرد يجب ان يكون عاقلاً للمعقولات كلها لانه يمكن ان
يُعقل وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره وكل
ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارنه صور المعقولات
في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فكل مجرد يمكن ان
يقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول
والا لكان له تعلق بالمادة والمقدمات كلها باسرها ممنوعة
فان الواجب لذاته مجرد ويمتنع ان يُعقل وعلم منه اعني
تعقله مع غيره ولا يلزم من امكان تعقل المجرد مع غيره اي
امكان ان يكون حالاً مع غيره في العقل امكان ان تحل فيه صور
المعقولات في العقل حتى يلزم امكان ان يقارنه صور المعقولات
في العقل ولا يلزم من امكان مقارنته صور المعقولات في العقل
امكان مقارنتها في الخارج فان الاولى عبارة عن حلوله
فيه حال كونهما في العقل والثانية عن حلولها فيه حال كونهما في
الخارج وما ذكروه لبيان المقدمة الاخيرة ايضاً ... والقدرة

قوة هي مبدأ الافعال المختلفة ونسبتها الى الضدين على السوية
والخلق ملكة يصدر بها عن النفس فعل من غير تقديم روية واللذة
ادراك الملايم من حيث هو ملايم والالم ادراك المنافي من حيث
هو منافٍ والصحة حالة او ملكة يصدر عنها الافعال من
الموضوع لها سليمة والمرض حالة او ملكة يصدر عنها الافعال
من الموضوع لها غير سليمة ولا واسطة بينهما واما الفرح والحزن
والحقد وامثالها فغنية عن التعريف النوع الرابع الكيفيات
المختصة بالكميات وهي اما في المنفصل كالزوجية والفردية
او في المتصل كالاستقامة والاستدارة والخط المستقيم اقصر
خط يصل بين النقطتين فاذا اثبتنا احد طرفيه وادرناه حتى
عاد الى وضعه الاول حدثت الدائرة ولو اثبتنا الخط المار
بمركزها المسمى بالقطر وادرنا نصف الدائرة الى ان عاد الى وضعه
الاول حدثت الكرة ولو اثبتنا سطحاً متوازي الاضلاع
على احد اضلاعه وادرناه الى ان عاد وضعه الاول حدثت
الاسطوانة ولو اثبتنا احد الضلعين المحيطين بالقائمة من المثلث

القائم الزاوية وادرناه الا ان حادة الى وضعه الاول احدث
المخروط والشكل ما يحيط به حد او حدود والزاوية ما يحدث
من اتصال احد الخطين بالآخر لا على الاستقامة وليست من الكم
لانها قد تبطل عند الانقسام ولا من الكيف كذلك ولا يتم
كونها من الكم لقبولها المساواة واللامساواة لاحتمال ان
يكون بالعرض لا بالذات والمضاف يقال بالاشتراك على نفس
الماهية وهو الحقيقي وعلى المركب منها ومن موضوعها وهو
المشهور وله خاصيتان التكافؤ في الوجود ووجوب الانعكاس
فانه كما يقال للاب اب للابن يقال للابن ابن للاب فمتى
ان كانت محصلة او مطلقة في احد الطرفين كانت في الطرف
الآخر ايضا كذلك فالنصف المطلق بإزاء الضعف المطلق
والمعين بإزاء المعين وتحصيل موضوعها لا يقتضي تحصيلها
فان الرأسية اضافة عارضة لعضو ما بالقياس الى ذي
الرأس فاذا حصلنا ذلك العضو حتى صار هذا الرأس لم
يلزم من العلم به العلم بالشخص الذي له ذلك الرأس ومن الاضافة

ما

ما هو متفق في الطرفين ومنها ما هو مختلف اما محدود كالنصف
والضعف او غير محدود كالزائد والناقص والمضاف اما ان
لا يحتاج في اتصافهما بالاضافتين الى صفة حقيقية
كاليمين واليسار او يحتاجا كالعاشق والمعشوق او يحتاج
احدهما دون الآخر كالعالم والمعلوم وهي تعرض للموجودات
باسرها اما للجوهر فكالاب والابن وللكم كالعظيم والصغير
والقليل والكثير وللكيف كالاحر والابرد وللمضاف كالاقرب
والابعد وللاين كالاعلى والاسفل وللمتى كالاقدم والاحدث
وللوضع كالاشد انتصابا وانحناء وللملك كالاعرى والاكسى
وللفعل كالاقطع والاصرم وللانفعال كالاشد تسخنا وتبردا
والمتقدم على غيره اما بالزمان كتقدم الاب على الابن او
بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين او بالعلية كتقدم ضوء
الشمس على ضوء ما استنار بها او بالرتبة كتقدم الامام
على المأموم اذا ابتدأ من المحراب او بالشرف كتقدم العالم
على الجاهل والمتباينان هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما

شيء من جنسهما سواء كانت متفقة في النوع كبيت وبيت
او مختلفة كبيت وحجر وتسميان المتباينين ايضا والمتماثلان
ما تختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما والتام هو الذي
حصل له جميع ما ينبغي وهو الكامل ايضا فان تم غيره منه فهو فوق
التمام والمكتفي ما اعطي ما به يتمكن من تحصيل كمالاته كالنفوس
السماوية والناقص ما يقابلهما **المقالة الرابعة** في اثبات
الواجب لذاته وصفاته الواجب لذاته فقد مر ولكنه
واحد فلانه لو كان اثنين لاشتركا في وجوب الوجود الذي هو
نفس الماهية فكانا مشتركين في الماهية ولابد من امتياز احدهما
عن الآخر فان كان المميز فصلا كان كل واحد منهما مركبا من الجنس
والفصل وان كان تعينا له علة فان كانت هي الماهية
كان لا ثاني لها فالواجب لذاته واحد وان كان غيرها كان
الواجب لذاته محتاجا في تعينه الى سبب منفصل والواجب
لذاته ليس بجسم ولا مركب ولا عرض لاحتياجه الى غيره
وليس بمادة ولا صورة لهذا بعينه ولا جسما والا لكان ممكنا

والا لتوقف فعله على الجسم ولا عقلا والا لكان ممكنا وانه
عالم بذاته لحضور ذاته له ويعلم الاشياء بذاته لانه يعلم
ذاته التي هي مبدأ انتفاضة الاشياء فيكون عنده صور بسيط
هو مبدأ انتفاضتها ولا يتكثر في ذاته صفته والا لكان فاعلا
لها وقابلا وواجب في جميع جهاته الى ذاته كافية في حصول
جميع ما له من الصفات في جهة كانت او عدمية والا
لتوقف حالة من احواله على غيره فذاته المعينة موقوفة
على تلك الحالة فيكون متوقفة على الغير فيكون ممكنا لذاته
وفيه نظر تعرفه في التعين **وهو** بسيط لا يصدر منه الا الواحد
الذي هو العقل لما عرفت **والعقول** متكثرة لان الاجسام
ليس بعضها علة للبعض والا لكان الحاوي علة للمحوي او
بالعكس والاول باطل والا لتأخر وجوب وجود المحوي عن وجوب
وجود الحاوي مع وجوب وجود الحاوي امكان عدم المحوي فيه — وهو محال لامكان المحوي
امكان الخلاء فالخلاء ممكن والثاني ايضا باطل لان الاصغر لا يكون
علة للاكبر فلكل جسم مبدأ عقلا ولان حركات الافلاك ارادية

فهي ان كانت لا ذاته امر جزئي وجب انقطاعها عند حصوله
فهي لا ذاته امر كلي فمطلوبها استحال ان يكون ذاتا مجردة لامتناع
حصولها لغيرها بل للتشبه بامر مجرد والمتشبه به في جميع الافلاك
ليس ذاتا واحدة والا لتشابهت في الحركات وفي الجهة بل
ذوات متعددة فهي على هذا الوجه عقول متعددة والعقل الصادر
من المبدأ الاول يلزمه الامكان لذاته والوجوب من غيره وله ماهية
جوهرية فيصدر منه باحد هذه الاعتبارات هيولى الفلك
وبواسطتها الصورة الفلكية ويصدر عنه بالاعتبار الآخر
عقل وبالاعتبار الثالث النفس الفلكية ويصدر عن العقل
الثاني على هذا الوجه عقل وهيولى فلكية ونفس الى ان ينتهي الى
العقل الفعال فيصدر منه هيولى العالم العنصري وصورها
وقواها ويعرض للهيولى بواسطة الحركات الجزئية استعدادات
مختلفة ويصدر بواسطتها انواع الكائنات وفيه نظر لانه لا يلزم
من جواز امكان الخلاء مع وجوب وجود الحاوي ان يكون الخلاء
ممكنا معه فان امكان الشيء جاز ان يكون مجامعا لشيء آخر مع ان وجوده
معه يكون محالا

الا ترى ان امكان وجود كل حادث حاصل في الازل مع ان وجوده
فيه محال ولا يخفى عليك ضعف بعض المقدمات المذكورة والمتكلمون قالوا
الطريق التي سلكها المليون في اثبات مبدأ العالم وصفاته
العالم حادث لانه ممكن وكل ممكن فله مؤثر والتأثير فيه لا يجوز ان يكون
حال الوجود لامتناع تحصيل الحاصل ولا حال العدم لامتناع جمع
بين الوجود والعدم فهي حالة الحدوث ولان الاجسام لو كانت
ازلية لكانت اما متحركة او ساكنة والاول باطل لان الحركة تقتضي
المسبوقية بالغير والازلية تنافيها وكذا الثاني لانها لو كانت ساكنة
لامتنعت الحركة عليها لان السكون لا يتوقف على شرط حادث
والا لكان حادثا ولو دام يتوقف على شرط حادث لكان جملة ما
يتوقف عليه وجوده حاصلة في الازل فيمتنع زواله فيمتنع الحركة
والثاني باطل لان الاجسام منحصرة عند الفلاسفة في الفلكيات
والعنصريات والحركة جائزة على كل واحد منهما ولان العالم
متناه لما مر فيختص بمقدار وشكل معينين وهما ليسا للجسمية او لازمها
جزئيها او لازم لازمه والا لكان لكل جسم ذلك المقدار والشكل
بل لسبب من خارج

ولان المؤثر في تكون النطفة انسانا ليس هو الطبيعة لان
النطفة ان كانت متشابهة الاجزاء وجب ان يكون الانسان
على شكل الكرة لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا لانه لو كان
مضلعا او منحنيا لاختص بعض جوانبه بهيئة دون الغير
وهو لكن ترجيح من غير مرجح وان لم تكن متشابهة الاجزاء كانت
بسائط متشابهة الاجزاء فكان يجب ان يكون الاجزاء على
شكل كرات مضموم بعضها الى بعض بسبب من خارج وهو المط
ثم قالوا لو وجد الهان واراد احدهما حركة زيد والآخر
سكونه فان حصل مرادهما يلزم الجمع بين المتنافيين والا لكان
احدهما عاجزا فلا يكون الها ثم قالوا الصانع فاعل بالاختيار
اي هو بحاله ان شاء فعل وان شاء ترك لا موجب بالذات
حتى يجب صدور الفعل عنه لانه لو كان موجبا بالذات لكان
العالم لازما لوجوده فيكون ازليا ولانه لو كان موجبا بالذات
للزم من دوام علة دوام معلوله ومن دوام معلوله دوام معلول
معلوله فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه ثم قالوا الفاعل بالاختيار

يكون قاصدا الى ايجاد الشيء والقصد الى ايجاد الشيء بدون
تصوره محال فهو عالم بالاختيار ثم قالوا لو وجدت العقول
والنفوس لكانت مشاكلة للباري في كونها غير متحيزة ولا
حالة في المتحيز فيلزم تعليل هذا الوصف بعلل مختلفة وانه
محال والكل ضعيف لانا لا نم ان التأثير حالة الوجود تحصيل
الحاصل وانما يكون كذلك ان لو اعطاه وجودا مستأنفا
وليس كذلك بل يترتب الوجود الحاصل على عدمه ولان التأثير
ان لم يكن حالة الوجود كان حالة العدم لعدم الواسطة بينهما
والاول بط ولا نم ان حالة الحدوث مغايرة لهما لان الماهية
في تلك الحالة اما ان تكون موجودة او معدومة ضرورة والعلم به
وكون الحركة مسبوقة بالغير لا ينافي ازلية الجسم مع كونه متحركا
بحركات متعاقبة لا اول لها ولا يلزم من عدم توقف السكون
على شرط حادث امتناع زواله لجواز ان يكون مشروطا بعدم
حادث ما فاذا وجد ذلك الحادث فقد زال شرطه
فيزول ولا يلزم من تعليل لزوم المقدار والشكل المخصوصين للجسم

باخرجزئه ان تكون كل جسم على كل المقدار والشكل لاحتمال
ان تكون هيولات الاجسام مختلفة وتكون العلة لمقدار
كل جسم وشكله هي هيولاه ولا يلزم من ترتيبها بسايط
النطفة تكون الانسان على شكل كرات مضموم بعضها
لا بعض لاحتمال ان يمنع امتزاج الطبايع بعضها بالبعض
عن الشكل الكرى ثم بعد التجاوز عن هذا كله لا يلزم ان يكون
وكل السبب واجبا لذاته لينتهي اليه الممكنات اللهم الا عند
العجز الى ابطال الدور والتسلسل فيكون ما ذكروه في التطويلات
ضايعة قوله ولو كان الله غير موجبا لكان العالم ازليا قلنا
نعم ولم قلتم بان اللازم بط ولانه لا يلزم من كونه موجبا دوام
جميع معلولاته فانه من جملتها الحركة وهي غير قابلة للدوام والثبات
قوله وما ذكروه لبيان كونه عالما فمبني على كونه مختارا وما ذكروه
لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف لانا لا نسلم افتقاره كل حادث
الى العلة لكونه عدميا ولا نسلم امتناع تعليل الوصف الواحد
بعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه

المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة

٤١ لو كانت قديمة فان كانت واحدة كانت نفس زيد بعينها
نفس عمرو وكل ما يعلمه احدهما يعلمه الآخر ان بقيت واحدة
بعد التعلق والا كانت قابلة للتجزي فلا تكون مجردة وان كانت
كثيرة فالامتياز بينها ليس بالماهية لان الحقيقة واحدة ان كان
بسبب الماهية او الى عارض كان لازما وان كان بسبب البدن
كانت متعلقة بالبدن قبل البدن وللقايل ان يمنع اشتراك
النفس في الماهية واللوازم وامتناع تعلقها ببدن قبل تعلقها
بهذا البدن فانه يجوز ان تكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن
آخر وقبله بآخر لا الى نهاية كما ذهب اليه اصحاب التناسخ
لا يقال لو كانت موجودة قبل هذا البدن لكانت مستغنية في
تعينها عنه فلا تتعلق به لجواز استغنايها عنه وتعلقها به
بشرط حدوثه وهي باقية بعد خراب البدن والا لكان فسادها
بفساد صورتها لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة
غير معقول وح تكون فيها شي يفسد بالفعل وشي يقبل الفساد
ولكل منهما غير الآخر فتكون مركبة ولكان لها قوة الفساد وقوة
الثبات

والشيء الواحد لا يكون له تمامًا ن القوتان فيلزم تركبها **ولقائل**
ان يمنع ان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير معقول
لجواز فساده بانقطاعه عن الخارج وان الشيء الواحد لا يمكن
له قوتا الثبات في الفساد وبمعنى الانقطاع عن الخارج **قالوا**
في ابطال التناسخ ان النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى
انه عند حدوث كل بدن لا بد ان تحدث نفس لان النفس حادثة
لما مر فتتوقف حدوثها عن علتها على استعداد المادة وماله
التعلق بالبدن فالعلة التامة لحدوثها تتوقف على حدوث
البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها تنعدم بعدمه وتتحقق
بتحققه وح تفيض من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه فلو تعلقت
به نفس اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن نفسان مدبرتان
وهو باطل لان كل احد يجد مدبر بدنه واحدا وهو مبني على حدوث
النفس المبني على فساد التناسخ **ولنختم** هذه المقالة ببحثين
الاول في امكان **الوحي والنبوة** لما كان للانسان القوة المتخيلة
وقوة الحس المشترك فلا يبعد وجود نفس قوية تتصل بالعقول
والنفوس الفلكية

وتدرك ما عندها من المغيبات على وجه كلي فتحاكيها المتخيلة بصور
جزئية مناسبة لها ثم تنزل منها الى الحس المشترك فتصير مشاهدة
محسوسة لصفاء الحس المشترك لقوة النفس على استخلاصها عن تعلقات الحواس
الظاهرة كما تصح في حالة النوم وهو الوحي الا ان المنامات منها صادقة
لهذا السبب ومنها كاذبة لان النفس اذا احست بصور جزئية
فعند النوم ترتسم في الحس المشترك كما انها التقت صوره والقتها
فعند النوم تتمثل فيه او لان مزاج الدماغ يتغير فتغير افعال المتخيلة
وثانيها الوحي فلا يكون الا صادقا **وثالثها** امكان النبوة فلان مجرد التصور
الانساني قد يكون سببا لحدوث الحوادث في الآلات الكلي للنفس
تدبير البدن المجردة وح يكون الهيولى العنصرية مطيعة للتصور
النفساني فيجوز وجود نفس قوية نسبتها الى عالم الكون والفساد
نسبة النفس الى البدن حتى يكون تصورها سببا لخرق
العادات فيصدر منها الامور العجيبة التي هي المعجزات **الثاني**
في احوال النفس **بعد المفارقة** منهم من قال انها تعدم وتعاد مع البدن
بعينهما وتتعلق به **ومنهم** من قال تتوقف في جهنم على البدن المعين

والا لما وجدت معه ويلزم من انعدامه انعدامها ومنهم من قال
بعدمها وامتناع قيامها بنفسها فاذا انعدم البدن تتعلق
ببدن آخر وقبل هذا البدن كانت متعلقة ببدن آخر ومنهم
من قال بحدوثها وبقائها بعد البدن قائمة بنفسها وتكون لها سعادة
وسببها ادراك الملايم من حيث هو ملايم وشقاوة وسببها
ادراك المنافي من حيث هو منافي والملايم لها ادراك المعقولات
بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول وانه واجب لذاته
بريء عن النقايص منبع لفيضان الخير ثم يدرك ما صدر عنه
على الترتيب الواقع في الوجود ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن
الهيئات البدنية الردية التي توجب استغراقها في مقتضيات
القوى الجسمانية والعقلية عن العالم العقلي وآفتها بان يحصل
لها الشعور بامكان الكمالات واكتساب المجهول من المعلوم
فتشتاق اليه والاعتقادات الباطلة المنافية للحق والاخلاق
المذمومة الردية البدنية الا ان حال التعلق بالبدن لا يحصل
لها السعادة والشقاوة لاستغراقها في تدبير البدن فاذا فارقت

زال العايق وتمت السعادة والشقاوة وتختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك مبني على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما قال الاستاد اثير
الدين ونحن نقول ان النفس اذا تعلقت ببدن لتوقف كمالاتها
عليه فاذا استكملت بواسطته وتجردت عن الهيئات البدنية لم يبق
لها شوق الى البدن فلا تتعلق ببدن آخر بعد خراب البدن بل تنجذب
بكمالها الى عالم القدس وتنخرط في سلك الجبروت وان استكملت
ولكن لم تتجرد عن الهيئات المذكورة لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن
فلا تتعلق ببدن آخر لكن تبقى بسبب الهيئات البدنية الباقية
معذبة الى ان تزول لكنها ليست لازمة لها فانها حصلت بسبب
مباشرة الامور البدنية فتزول آخر الامر ويحصل لها السعادة
الكاملة وان لم تستكمل بقيت محتاجة الى البدن فان لم يكن لها
هيئات ردية احتمل ان تبقى قائمة بنفسها بعد البدن ويحصل
لها الخلاص عن العذاب ويحتمل ان يجذبها الحاجة الى الكمال الى
التعلق ببدن آخر انساني وان كان فيها هيئات ردية يحتمل ان
تبقى معذبة

بشكل النبات في ابتدا وتحصل ان يجذبها تلك النبات الى التعلق
ببدن آخر حيواني ولا يمكن الجزم بشيء من هذه الامور والله اعلم
بحقايق الامور واسرارها وليكن هذا آخر ما نورده من العلم الالهي
ويتلوه القسم الثاني في الطبيعي والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد الاولين والآخرين

القسم الثاني في العلم الطبيعي وفيه مقالات الاولى في احكام
الجسم وما يتعلق بها لو وجد جزء لا يتجزى فان لم يماسه جزء آخر
او ماسه وتداخلا لم يكن في الوجود ذو مقدار والا فالجانب
الذي به يماس الآخر غير الجانب الذي لا يماسه به فينقسم ولأنه
لو وجدا اجزاء لا تتجزى فالطرف العظيم من الرحى لما قطع جزءا
فالصغير لا يقطع مثله او اكثر والا لكانت المسافة التي يقطعها
الصغير مثل التي يقطعها الكبير او اكثر بل اقل فينقسم وكذلك
الكلام في الدوائر ذي الشعب الثلاث ولأن الجسم لو تركب
من اجزاء لا تتجزى فعند حركته يلزم حركته من جزء الى آخر ومحال ان يوصف
بالحركة حال ما يكون ملاقيا للجزء الاول او الجزء الثاني بل حال ما يكون في
الفصل المشترك فينقسم الجزء ولأن الشمس لو ارتفعت جزءا لا يتجزى

فلا ان ينتقص من ظل الخشبة المقابلة لها المغروزة في الارض
جزءا او اكثر كان طول الظل مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار
او اكثر وان انتقص اقل انقسم الجزء ولأن تلك الاجزاء ان لم تكن
كروية كان احد جانبيه غير الجانب الآخر وان كانت كروية فعند
انضمام بعضها الى بعض يحدث فرج خالية كل واحد منها اقل
من الجزء لا يقال النقطة موجودة لانها طرف الخط الذي هو طرف السطح
الذي هو طرف الجسم المتوجه وطرف المتوجه موجود فمحلها غير منقسم
والا لزم انقسامها لان الحال في احد جزئيه غير الحال في الآخر والآن
الحركة الحاضرة غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها غير مجتمعة لكن شأن
اجزاء الحركة ذلك فلا يكون الحاضر حاضرا والمسافة التي تنطبع عليها
تلك الحركة غير منقسمة والا لكانت الحركة الى نصفها نصف الحركة
الى كلها لانا نقول لا نسلم ان طرف المتوجه موجود فان الاطراف
امور موهومة لا هوية ولا تميز لها في الاعيان وان سلمنا لكن
لا نسلم انقسامها بانقسام محلها وانما ينقسم ان لو كان الحلول حلول
السرياني وهو ممنوع وان سلمنا انقسام الحركة الحاضرة ان اريد به الانقسام الوهمي

فلانم ان اجزاءها لا تجتمع وان اريد به الانقسام بالفعل لا يلزم من خروج
وجود الحركة الجزء اذ كونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية وعلم
منه امتناع تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية ولانه
لو تألف من اجزاء غير متناهية لكان قطعه بالحركة في زمان متناه
قطعاً لاجزاء غير متناهية ولكان ما بينها مفيداً للوجود ابعاد
غير متناهية فعلم ان الجسم ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل
واحد في نفسه كما هو عند الحس والاسباب الموجبة للقسمة
اما الفك او الوهم او اختلاف عرضين ولا ينتهي في القسمة الى حد
لا ينقسم بل هو قابل للقسمة الى غير النهاية نعم القسمة الانفكاكية
ربما تقف لا نحو دون الوهمية والهيولى لاستعداد لحوق ذاتها
والا لما قبلت الا ما يطابقها لكن المقدار بعدما لقبول الانقسام
والانفصال لا يقتضي ان يكون لها هيولى اخرى لكونها غير
متصلة بذاتها وكل جسم شكل طبيعي وحيز طبيعي لانه لو فرض
مجرداً عن العوارض المفارقة يلزم شكل وحيز بالضرورة
ولا نعني بالطبيعي الا ذلك والشكل الطبيعي للبسيط الكرة

لان غير الكرة مختلف الهيئات فتخصيص حد جوانبه بهيئة دون اخرى
ترجيح بلا مرجح وليس للجسم الواحد حيزان طبيعيان لانه ان حصل في احدهما
كان الاخر متروكاً بالطبع وان لم يحصل في شيء منهما امتنع ان يتوجه
في حالة واحدة اليهما بل الى احدهما فقط فيكون الاخر ايضا متروكا
بالطبع والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط الغالب فيه او ما يقتضي
تركيبه فيه عند استواء المجاذبات والمكان ما يتمكن فيه الجسم
ولا يكون نفس المتمكن فيه لما فيه من الانتقال منه ولا يجوز ان يكون
معدوماً لكونه مشاراً اليه فهو اذن موجود وليس خلاء والا
لكان عدماً محضاً او مقداراً مجرداً والاول باطل لكونه قابلا للزيادة
والنقصان وكذا الثاني لما مر ولان البعد المجرد لو كان موجوداً
لكان متناهيا فيلزم تشكله في الوجود ولا يجوز ان يكون ذلك
لنفس المقدار والا لكان لكل مقدار ذلك الشكل ولا لسبب من
خارج والا لكان المقدار المجرد قابلا للفصل والوصل ولا للمادة
لانا فرضناه مجرداً عنها ولانه لو كان مجرداً امتنع ان يحصل فيه
الجسم لامتناع اجتماع البعدين في مادة واحدة لان الحاصل في احد
الطبيعة الواحدة ... المؤلف ... لا في

لا يقال اذا تحرك جسم امتنع ان ينتقل الى مكان جسم آخر والا لكان
الجسم الذي فيه ان ينتقل الى مكانه لزم الدور او الى مكان آخر
فيلزم من حركة ذلك الجسم حركة جميع الاجسام بل الى مكان خال
ولانا اذا رفعنا باطن اصبعنا المماس لجسم املس بحيث لا يتخللهما
ثالث دفعة فانه يقع الخلاء لانا نقول الجسم انما ينتقل اليه من الاطراف
فيلزم كونه في الطرف قبل كونه في الوسط خاليا لانا نقول اما الاول
فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام ان تحرك ذلك الجسم الى مكان آخر
بل يتكاثف ما قدامه ويتخلخل ما خلفه لان المادة قابلة للمقادير
المختلفة واما الثاني فان اهتم بالدفعة الآن فلانم وقوع الحركة
فيه وان اهتم بها الزمان الحاضر فمنه يتحرك الجسم من الطرف الى
الوسط فلا يقع الخلاء ومن العلامات الدالة على امتناع الخلاء الآناء
الضيق الرأس الذي في اسفله ثقب ضيق وهو مملو ماء فان
فتح رأسه نزل الماء وان سد لم ينزل والانبوبة اذا وضع
احد طرفيها في الماء ومص صعد الماء وارتفاع اللحم في المحجمة
وانكسار القارورة التي ادخل رأس انبوبة داخلها واخرج
الخلاء الذي في ضمنها

بشيء الى ان جذبنا الانبوبة الى فوق بحيث لا يدخلها
الهواء والى الخارج ان لا يخلو ما فيها واما بطلان الخلاء فالمكان
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي لا يقال لو كان المكان هو السطح لكان
الحاوي ايضا متمكنا في سطح آخر لا الى نهاية ولكان الطير الواقف
في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركين لتبدل الامكنة عليهما
لانا نجيب عن الاول بان الاجسام تنتهي الى جسم لا مكان له
وهو الحاوي لجميع الاجسام بل له وضع فقط وعن الثاني
بمنع كونهما متحركين ح لكونهما غير منتقلين من سطح الى آخر
والمكان قد يكون سطحا واحدا وقد يكون عدة سطوح يتركب
منها مكان كالماء في النهر وقد يكون بعض من السطوح متحركا
وبعضها ساكنا كالحجر الموضوع على الارض الجاري عليه الماء
وقد يكون الحاوي متحركا والمحوي ساكنا وقد يكونان متحركين
والجهة مقصد المتحرك ومتعلق الاشارة فتكون موجودة
والا لما قصدها المتحركات بالحصول فيها وهي منقسمة في ماخذ الاشارة

والا فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزئيها منه وتحركت كانت
الجهة ما وراءه ان كانت الحركة الى الجهة وهو كل الجزء له
ان كانت عن الجهة والحصر ممنوع لجواز ان لا يكون في الجهة
منها واليها ووجودها ليس في خلاء او لا ملاء متشابه لاستحالة
الخلاء وكون بعض جوانب المتشابه مطلوبا بالطبع وبعضها
متروكا بالطبع بل في اطراف نهايات وتحددها ليس بجسم
لانه ان لم يحط بعضها بالبعض كان لكل منهما حاصلا في جانب
من الآخر فهو لا طالب لسلك الجهة او متوجه عنها وكيف
كان يكون الجهات متحددة في نفسها لا بها وان احاط كان
المحيط كافيا في التحدد ولا مدخل للمحاط به فيه ولا بجسم واحد
غير كروي والا لم يتحدد به الا جهة واحدة وهي القرب منه بل
بجسم واحد كروي ليتحدد بمحيطه غاية القرب وبمركزه غاية
البعد لا يقال انما يكون المحيط كافيا ان لو كان كرويا وهو
ممنوع لانا نقول في الرأس المحدد يجب كونه كريا والا لم يتعين به
الا جهة القرب لم يتم الدليل المذكور وليس خارج العالم
كرة اخرى

والا لزم الخلاء سواء كانت مماسة للمحدب او لم تكن للمقعر الزجاجة
فيما بينهما على تقدير المماسة وما بينهما على تقدير اللامماسة
للزيادة والنقصان ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على تقدير
المماسة لجواز ان يكون تلك الزجاجة مملوة بجسم آخر وكذلك
على تقدير اللامماسة **المقالة الثانية** في مباحث **الحركة**
الموجودة يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان
كونه بالقوة بالقوة بل يكون بالفعل اما من كل الوجوه او من
بعضها وكل ما بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة او على التدريج
والاول الكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج من القوة
الى الفعل على التدريج وهي ممكنة الحصول للجسم فحصولها كمال له
الا انها تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها
الا التأدي الى الغير فيكون لها خاصتان احدهما انه لا بد هناك
من امر ممكن الحصول ليكون التأدي تأديا والثانية ان ذلك
التوجه ما دام كذلك فانه يبقى منه شيء بالقوة لان المتحرك
انما يكون متحركا ما لم يصل الى المقصد والحركة متعلقة بامور

يبقى منها شيء بالقوة وبأن لا يكون المتأدى اليه حاصلاً
بالفعل فالجسم اذا كان حاصلاً في مكان وهو ممكن الحصول في
مكان آخر كان له امكانان الحصول في ذلك المكان وامكان
التوجه وهما كمالان والتوجه مقدم على الحصول والا
لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة فاذن التوجه كمال
اول للشيء بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا يقال لو كانت الحركة
موجودة لاستحال ان لا تكون منقسمة والا لكانت المسافة
التي تقطعها غير منقسمة فيلزم الجزء وان تكون منقسمة والا
لكان لاحد جزئيها سابقا على الآخر فلا تكون الحركة الحاضرة
حاضرة لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى والحركة
المتصلة من المبدأ الى المنتهى لا حصول لها في الاعيان بل في
الاذهان فقط لان المتحرك له نسبة الى المكان الذي ادركه
واخرى الى المكان الذي تركه فاذا ارتسمت هاتان النسبتان
في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها
والموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطاً بين المبدأ والمنتهى

٤٧

هكذا انما يتحقق لو قام لكن للجسم استمرار في شيء من حدود المسافة
لو استقر في حد منها لكان ذلك منتهى حركته فيكون حاصلاً في
المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى والحركة تتشخص بوحدة
الموضوع والزمان وما فيه فالحركة الواحدة بالعدد هي الكون المتوسط
بين مبدأ بالتشخص ومنتهى بالتشخص لموضوع واحد بالتشخص
في زمان واحد وكل متحرك فتحركه زائد على جسميته لانه لو تحرك لذاته
لامتنع سكونه ولكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية
ولا بد ان كان له مطلوب وجب سكونه عند حصوله والا لكان
متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه
في حالة واحدة الى جهات مختلفة والثاني الترجيح بلا مرجح
والطبيعة وحدها لا تكفي التحريك لانها ثابتة فتقتضي ثباتا
بل لا بد من انضمام امر اليها وهو كون الامر استحال ان تكون حالة
ملائمة لان الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك والا لكان المطلوب
بالطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة توجب الطبيعة بشرطها
وجه ما العود الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة
الى الحركة الارادية

فهو كلي الأمر ليس هو التصور الكلي لأن نسبته إلى الجزئيات
واحدة فلا يتخصص به واحد دون آخر بل لأمر آخر ينضم إلى التصور
الكلي ليحصل الفعل الجزئي ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان
بالذات لأنهما غاية الخلاف بينهما كالحركة في السواد إلى البياض
أو لا مع الغاية كالحركة في الصفرة إلى النيلية وقد يتضادان
بالعرض لأنهما لأجل عرض غير ذاتي كالمركز والمحيط فإنهما
لا يتضادان لذاتيهما لكون كل واحد منهما نقطة بل
لعارض عرض لأحدهما للمركز وهو كونه غاية البعد من الفلك
والآخر للمحيط وهو كونه غاية القرب منه أو غير متضادين
كالحركة من جانب إلى آخر فإن أحدهما مبدأ والآخر منتهى و
كونهما كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق وكما في الحركة المستديرة
فإن كل نقطة تفرض فيها فإن الحركة منها حركة إليها فهو مبدأ
ومنتهى لكن في آنين لا في آن واحد فهناك النقطة واحدة
بالعدد اثنتان بالاعتبار وهو لكل كاف في كونها مبدأ أو منتهى ثم
ومبدأ الحركة ومنتهاها ذاتيان لها أي مبدأ ومنتهى ويكونان العارضان

إن اعتبرا بالقياس إلى الحركة كان القياس التضايف لأن المبدأ
مبدأ لذي المبدأ وبالعكس وإن اعتبر كل واحد منهما بالقياس
إلى الآخر كان القياس التضاد ولا التضايف لو كان كل منهما يعقل
مبدأ يعقل منتهى والحركة تقع في الكم والكيف والأين والوضع
أما في الكم فالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول أما التخلخل
فهو أن يزداد مقدار الجسم من غير أن يزاد عليه شيء من خارج والتكاثف
عكسه كما تنتقل الماء آخر الجمد إلى الذوبان وعكسه وكما تمص
القارورة فتكب على الماء فيدخلها وليس ذلك لحصول الخلاء فيها
لاستحالته بل لأن الجسم الكائن فيها انتقل حجمه بالمص ثم
تكاثف بطبعه عند صعود الماء وهذه الحركة إنما وصفت للجسم
لتركبه من الهيولى والصورة فإذا استعدت الهيولى للمقدار
الكبير خلعت الصغير ولبست الكبير وبالعكس وأما النمو فهو
أن يزداد الجسم بسبب اتصال جسم آخر به على حجم يكون الزيادة
متداخلة في الأصل موافقة أجزائه للأجل الأقطار بنسبة طبيعية
كما يكون في سن الحداثة والذبول عكسه كما للمشايخ وأما في الكيف

كانتقال الماء من البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكانتقال
الجسم من البياض الى السواد على التدريج وتسمى هذه الحركة
استحالة وإمّا كالحركة من مكان الى آخر المسمّاة بالنقلة وإمّا
في الوضع فكحركة الكرة في مكانها فان بها تختلف نسبة كل واحد
من اجزائها الى الامور الخارجة عنها على التدريج وأمّا الجوهر
فلا يقع فيه حركة لانه اذا زالت الصورة الجوهرية عن نوع من
الجسم انعدم ذلك النوع فلا يكون ذلك انتقالا نعم الحق
خلعت صورة اخرى لكن دفعة كونا وفسادا وأمّا بقية المقولات
فتابعة لموضوعاتها في وقوع الحركة فيها والحركة أمّا واحدة
بالشخص وهي انما تتحقق عند وحدة موضوعها لاستحالة قيام
العرض الواحد بمحلين ووحدة زمانها لاستحالة اعادة
المعدوم بعينه ووحدة ما فيه لانه يمكن ان يقطع متحرك
مسافة ومع ذلك يستحيل وينمو بحيث يكون ابتداء
الحركات وانتهاؤها واحدا وأمّا وحدة المحرك فغير معتبرة لان
محركا لو حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه يوجد محرك آخر كانت الحركة
واحدة

ووحدة المبدأ غير كافية لان الجسم قد يتحرك من البياض بعينها
الى السواد والآخر الى الصفرة وكذا وحدة المنتهى لان الوصول اليه
قد يكون دفعة كانتقال الجسم من الغبرة الى السواد وقد يكون
على التدريج كانتقاله من الخضرة الى النيلية ثم الى السواد وكذا
وحدتهما لان الانتقال من احدهما الى الآخر قد يكون بطرق
مختلفة نعم وحدتهما لازمة لوحدة الامور الثلثة وأمّا واحدة
بالنوع وهي انما تتحقق عند وحدة ما فيه الحركة وما منه وما اليه
وأمّا واحدة بالجنس وهي انما تتحقق باتحاد ما فيه الحركة وأمّا سريعة
وهي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او الاقصر او
مسافة مساوية في زمان اقل وأمّا بطيئة وتعرفهما بالمقايسة
في تعريف السريعة والبطيئة ليست لتخلل السكنات والا
لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس التي هي
خمسة فراسخ في يوم واحد الى حركاته كنسبة فضل حركات
الشمس في ذلك اليوم الى حركات الفرس لكن فضل تلك الحركات
ازيد من حركاته فسكنات الفرس ازيد من حركاته مرارا لا تحصى
من سكناته

وايضا الحركات قد تكون متضادة حتى لا الغلة تحت في حين واحد
كالتسود والتبيض وتضادهما ليس لتضاد المحركين لان
حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعا غير متضادتين مع تضاد
المحركين ولا لتضاد الازمنة لكونها غير متضادة وبتقدير
تضادها فهي عارضة للحركات وتضاد العارض لا يوجب
تضاد المعروض ولا لتضادهما فيه لان الصاعدة تضاد
الهابطة مع وحدة الطريق ولا لحصولها في الاطراف فقط لانه لو
كان بين الحركات الموجودة تضاد بل لتضاد ما فيه وما اليه
لا لكونهما نقطتين بل لان احديهما مبدأ والاخرى منتهى و التوجه
الى الاطراف وايضا الحركة اما مستقيمة واما مستديرة
واما مركبة منهما كحركة العجلة قال الشيخ بين كل حركتين صاعدة
وهابطة سكون لان الميل الموصل الى الحد موجود حالة الوصول
لوجوب وجود العلة عند وجود المعلول والوصول آني والا لكان
عند وصول الجسم الى احد جزئيه غير واصل فلا يكون الوصول وصولا
فذلك الميل موجود في ذلك الآن والا لحصول الانفصال آني فالميل الموجب
له موجود ايضا في ذلك الآن

ولا يجتمعان في آن واحد لامتناع ان يجتمع الميل الى الشيء والميل عنه
في آن واحد بل في آنين فبينهما زمان يسكن فيه الجسم والا لزم
تتالي الآنات وفيه نظر لجواز ان يكون منقسما بالقوة لا
بالفعل فلا يكون له جزء يصل اليه الجسم ولان التتالي انما يستلزم
المحال ان لو كان الآن موجودا في الخارج وهو ممنوع واحتج للامام
عليه بان القوة القسرية غالبة في اول الامر على الطبيعة ثم
تضعف بمصاكة الهواء المخروق وتنتهي بالاخرة الى حد المعادلة
فهناك يجب السكون ثم تضعف القسرية وتستولي الطبيعة فينزل
الحجر لا يقال لو وجب السكون هيهنا يلزم وقوف الجبل النازل على
تقدير ملاقاته الخردلة الصاعدة في الحالة التي يجب وقوف الخردلة
لانا نقول الخردلة ترجع لمصادمة الهواء المتحرك بنزول الحجر قبل وجوب
وقوفها فيكون الملاقاة محالة وبتقدير فرضها في تلك الحالة
يلزم وقوف الجبل وان كان محالا لان المحال جاز ان يلزم المحال
وايضا الحركة قد تكون بالذات كما التي تعرض للجسم بغير واسطة
عروضها لغيره فان كانت القوة في غير ذي الحركة فالقسرية والا فان   لا ارادية

ان كان لها شعور والطبيعة ان لم يكن وقد تكون بالعرض
وهي التي تعرض له بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في
السفينة والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وقد
يقابله الحركة عن المكان واليه وقد يطلق السكون على
حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد فتنوع مقولة
الاين والزمان موجود لانا نعلم بالضرورة ان ههنا شيئا ما
وهو ماض وحاضر وليس عدميا لقبوله الزيادة والنقصان
ضرورة ان زمان الحركة الى نصفها اقل من زمانها الى آخرها
ولانه لو تحرك جسمان في مسافة على مقدار في السرعة
لكن ابتداء احدهما بعد الآخر وتركا معا فان زمان الثانية
اقل من زمان الاولى ولا شيء من العدم كذلك لا يقال لو كان
الزمان موجودا فان كان مستمرا كان الموجود في زمان
الطوفان موجودا في الحال وان كان منقضيا كان بعض
اجزائه قبل البعض قبلية لا تجامعه والقبلية التي لا تجامع
الشيء زمانية فللزمان زمان كذا لانا نقول لا نم وانما يلزم لو لكن

51

ان لو لم يكن القبل زمانا لما كان زمانا فلا لانم لكن بعض
قبل كل زمان زمان لا الى نهاية لا يقال الزمان واجب لذاته
لانه لو فرض عدمه كان فرض عدمه بعد وجوده بعدية
لا تجامعه فيكون زمانية فعند عدم الزمان زمان كذا
لانا نقول استلزام فرض عدمه المحال بل المستلزم اياه
فرض عدمه بعد وجوده وما هذا شانه لا يجب ان يكون واجبا
لذاته بل يستحيل الانقطاع هكذا ذكر الاستاذ وفيه نظر
لانه لما سلم الصغرى والكبرى لزم بالضرورة استلزام فرض
عدمه المحال والاولى ان يقال لا نم ان فرض عدمه بعد وجوده
بعدية زمانية فان البعد والقبل لو كان هو الزمان او عدمه
لا يلزم ان يكون البعدية والقبلية زمانيتين نعم لو كان غيرهما
للزم ذلك وهو مقدار الحركة لانه يقبل الزيادة والنقصان
كم وليس منفصلا والا لتركب من الوحدات غير المنقسمة فهو مطابق
للحركة المطابقة للمسافة فالمسافة مركبة من اجزاء لا تتجزى بل مقدار
وليس قار الذات والا لكان الموجود في الامس موجودا في الحال

وليس مقدارا لهيئة قارة لان مقدار القار قار فهو مقدار
لهيئة غير قارة والهيئة غير القارة هي الحركة ولا بداية له والا
لحدث قبل وجوده قبلية لا تجامعه هي الزمانية فقبله ولكن
الزمان زماني ولا نهاية لهذا بعينه وفيه المنع المذكور فهو
دائم الوجود على سبيل الانقضاء والتجدد ولا بد له من حركة
حافظة هي ليست عنصرية لانها منقطعة بل فلكية فاقر
اسرع الحركات لان بها يقدر جميع الحركات وذلك من غير
الاسرع كذلك فهي لكون الحركة اليومية التي بها يتحرك جميع
الاجرام السماوية والان فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل
ولا وجود له في الخارج والا لكان في الحركة جزء لا يتجزى وقد يقال
الان على الزمان الحاضر وهو بهذا التفسير قابل للانقسام
وتجد في الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا مدافعة صاعدة
وفي الثقيل المسكن في الجو قسرا مدافعة هابطة مغايرة
للحركة هي الميل وهو طبيعي كما في الحجر المنحدر وقسري كما في الحجر
المرمي الى فوق ونفساني كما يعتمد الانسان على غيره ولا ميل
في الجسم وهو

في حيزه الطبيعي والا لكان عنه او اليه والاول بط لاستحالة
ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وكذا الثاني لامتناع
تحصيل الحاصل ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري لاستحالة
المدافعة الى الشيء مع المدافعة عنه ويجوز اجتماعهما مبدأ بينهما
والا لما كان حركة الحجرين المختلفين الصغر والكبر المرميين من يد
واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفتين في السرعة
والبطوء لانه حينئذ لا يكون في الكبير ميل معاوق ازيد مما في
الصغير والا لانه بط ولاجتماعهما ايضا الى جهة واحدة لانا
لو دفعنا الحجر الى السفل بقوة شديدة كانت حركته اسرع
مما لو تحرك وحده بطبعه فما لا ميل فيه لا بالقوة ولا بالفعل
استحال ان يتحرك قسرا والا لوقعت حركته في المسافة في زمان
فنفرض جسما اخر ذا ميل يتحرك في تلك المسافة بعين تلك
القوة فزمانه اطول من زمان حركة عديم الميل لامتناع
ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه فبينهما نسبة مخصوصة
فنفرض جسما اخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل

لا زمان ذي المبدأ الاول فبقدر انتقاص ميله عن الميل الاول
ينتقص زمان حركته عن زمان حركة ذي الميل الاول فزمانا
حركتي ذي المبدأ الثاني وعديم الميل متساويان وفيه نظر لان
انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب مبلغ المتحرك
من المبدأ فقط وهو م فانها تستحق قدراً من الزمان وهو محفوظ
في الاحوال كلها والذي يزيد وينتقص هو الذي يستحقه بسبب
الميل سلمناه لكن المحال انما يلزم مما ذكرتم في المجموع ولا يلزم
منه استحالة حركة الجسم الذي لا ميل فيه المقالة
الثالثة في احكام الافلاك المحدد ليس قابلا للحركة المستقيمة
ولا مركبا من مختلفات الطبايع والا امكن انفعاله من جهة الى
اخرى او عود بسائطه الى احيازها الطبيعية وكيف كان
فالجهات متحددة قبله فهو بسيط وشكله كروي لان الشكل
الطبيعي للبسيط الكرة ولا يقبل الخرق والالتيام والا لكانت
اجزاؤه قابلة للتفرق والالتيام فيم ضرباه ذكرناه ولا الكون
والفساد والا فالصورة الكائنة ان طلبت غير ذلك الجزء
ففيها ميل مستقيم

وان طلبت ذلك الجزء فانه بعد يطلب غيره فالجهات متحددة قبله
وقابل للحركة المستديرة لان كل جزء يجب له وضع والا لكانت اجزاؤه
مختلفة في الطبيعة لاختلافها في اللوازم هـ ومتحرك بالاستدارة
والا لكان تخصيصه بوضع دون آخر تخصيصا بلا مخصص
وليس برطب ولا يابس والا لقبل الاشكال بسهولة او بعسر
فهو قابل للخرق والالتيام ولا حار ولا بارد والا لكان خفيفا
او ثقيلا فعنه ميل صاعد او هابط فيكون قابلا للحركة المستقيمة
وكل ما يتحرك بالذات من الاجرام السماوية فله قوة جسمانية
هي مبدأ قريب للتحريك لان حركة الفلك ارادية لما مر وكل ما
يصدر عنه الحركة الجزئية بالارادة يرتسم فيه الصغير والكبير
وكذلك في المجردات كذلك فلكل واحد منها مبدأ حركة مستديرة
فلا يكون في شيء منها مبدأ حركة مستقيمة لامتناع اقتضاء
الطبيعة ميلين متضادين فلا يكون مركبا وشكله كروي
ولا يقبل الكون والفساد والخرق والالتيام وليس برطب
ولا يابس ولا حار ولا بارد ولكن لما مر وفيه نظر لان بعض
تلك الادلة لا تمشي

في غير المحدد والجسم الذي يتحرك ويحرك جميع ما في السماء من المشرق
الى المغرب في اليوم بليلته دورة واحدة يسمى الفلك الاعظم
وحركته الحركة الاولى ومنطقته معدل النهار وقطباه قطبا العالم
وتحاذي الشمس في المواضع التي لجميع الكواكب فيها طلوع ما
مارة بسمت الرأس ومارة في الشمال واخرى في الجنوب من عروض
معدل النهار السمت فعلم ان لها ميلاً عن معدل النهار ولما
فارقت الثوابت ما لها المشرق علم ان حركتها مركبة و
الدائرة التي تتحرك الشمس في موازاتها على سطح الفلك الاعظم
تسمى فلك البروج وتقطع معدل النهار على نقطتين احديهما
اذا فارقتها حصلت في الشمال وتسمى الاعتدال الربيعي والاخرى
هي التي لفارقها حصلت في الجنوب وتسمى الاعتدال الخريفي
وتنتصف ما بينهما في الشمال الانقلاب الصيفي وفي الجنوب الانقلاب
الشتوي فاذا قسم ما بين كل نقطتين بثلثة اقسام متساوية
وتوهم ست دوائر عظام مارة احديها بنقطتي الاعتدالين
والاخرى بالانقلابين والاربع الباقية بالنقط الاربع التي فيما بين
الانقلاب الصيفي

والاعتدالين ومقابلاتها تتقاطع على قطبي فلك البروج
وتنقسم الفلك الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا
والدائرة الفاصلة بين الظاهر من الفلك والخفي منه تسمى
الافق والدائرة التي تحدث على وجه الارض من توهمها معدل النهار
قاطعة للعالم موازية اياها يقال لها خط الاستواء وآفاقه
آفاق الفلك المستقيم وتقطع معدل النهار والدوائر الموازية
لها بنصفين فيكون زمان مكث الشمس فوق الارض مساوياً
لزمان مكثها تحتها والليل والنهار ابداً متساويين وآفاق
المواضع التي فيما بين معدل النهار وقطبي العالم لا تكون قطعاً
على محيط معدل النهار بل احد قطبي معدل النهار مرتفع عن الافق
والآخر منحط عنه وتقطع الدوائر الموازية لمعدل النهار
بمختلفين فالقوس الظاهرة فوق الارض في الجانب الذي ترتفع فيه
القطب اعظم من الخفية تحتها وفي الجانب الآخر بالعكس ولذا
كانت الشمس في البروج الواقعة في الجانب الذي ترتفع فيه
القطب كان النهار اطول من الليل وبالعكس لما كانت في البروج
الواقعة في الجانب الآخر

وتنتهي الشمس في المواضع التي فيما بين معدل النهار وفلك
البروج الى سمت الرؤوس في كل دورة دفعتين لان بعد سمت
الرؤوس عن معدل النهار اقل من الميل الاعظم الذي هو
غاية بعد الشمس عن معدل النهار فالمدار المار بسمت رؤوسهم
يقطع فلك البروج على نقطتين ولا تنتهي الى سمت رؤوس اهل المواضع
المسامتة لنقطة الانقلاب الصيفي الا دفعة وفيما جاوزه لكن
لا تنتهي الى سمت رؤوسهم وفي المواضع التي مدار الانقلاب
الصيفي الدائرة الابدية الظهور ليس للشمس فيها غروب في
في الانقلاب الصيفي بل تبقى في الدائرة الكاملة فوق الارض
وفي المواضع التي ينطبق فيها قطب فلك البروج على سمت الرأس
تنطبق دائرة البروج على الافق فاذا مال القطب نحو المغرب
ارتفع النصف الشرقي من فلك البروج دفعة عن الافق
وانخفض النصف المقابل له دفعة وفي المواضع التي ينطبق
فيها معدل النهار على الافق ينطبق محور العالم على سمت الرأس
ويصير محور العالم قائما على الافق وتدور الكرة حوله دولابية
رحوية

٥٥

ويبقى النصف من الفلك ظاهرا ابدا والنصف خفيا
ويكون السنة كلها يوما وليلة ولو كانت حركة الشمس على
محيط فلك مركزه مركز العالم لما اختلفت ازمنة قطعها ارباعها
بحسب اختلاف النواحي لان بعدها عن جميع النواحي وعن سمت
الرؤوس يكون بعدا واحدا والتالي كاذب بالمشاهدة
فهي اذن على محيط فلك خارج المركز شامل للارض او على محيط فلك
صغير غير شامل للارض مركزه في فلك موافق المركز فتقرب في
احد حيثيتين من الارض وتبعد في اخرى ولما القمر فلما كان
يسرع بالنسبة الى جميع اجزاء فلك البروج تارة ويبطئ اخرى
دل على ان حركته على فلك صغير غير شامل للارض حتى لو كان
على احد جانبيه يرى اسرع وعلى الآخر ابطأ وهذا الفلك
ليس مركوزا في فلك موافق المركز والا لما انقلبت سرعته
لو كان سريع السير في تربيع الشمس لو كان يرى بطيئا
الموضع حتى لا يكون اقرب الى الارض بل هو على فلك خارج
المركز وفي التربيع على حضيضه فاوج الخارج المركز في مقابلة

١٦

ولما كان في كل واحد من التربيعين في الحضيض ولكن
فلكا آخر يحرك الأوج إلى خلاف حركته حتى لما وصل فلك
التدوير بنصف الأوج في الجانب الآخر إلى مقابلته فيجتمعان عند
مقابلتهما لوسط الشمس ولما وصل فلك التدوير إلى التربيع
الآخر يصير الأوج إلى مقابلته فيجتمعان أيضا فالمركز والأوج
يجتمعان في كل دورة دفعتين ويتقابلان دفعتين والشمس
أبدا متوسطة بينهما والفلك المحرك للأوج يقال له الفلك
المائل ومنطقته ليست في سطح فلك البروج لميلان القمر عن
فلك البروج تارة إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب ولولا لانخسف
في كل استقبال لكونه مقابلا للشمس وكون الأرض متوسطة
بينهما بل قاطعة إياها على نقطتين تسمى إحداهما بالرأس فهي
التي لما جاوزها حصل في الشمال والأخرى بالذنب وهما
متحركتان إلى المغرب لأنه لما حصل كسوفان كليان في نقطة
الرأس إحداهما بعد الأخرى وجد موضع الثاني متأخرا عن الأول
والفلك المحرك لهاتين النقطتين يقال له فلك الجوزهر والقمر

جرم كمد نوره مستفاد من الشمس ولأجل ذلك اختلفت هيئات
النور فيه بحسب قربه وبعده منها فإذا سامت الشمس
كان وجهه المضيء لضيائها مقابلا لها والآخر إلينا فلا
يرى نوره ولما بعد عنها بقدر مسيره اليومي يرى منه
هلالا ثم يزداد نوره كل يوم إلى أن يحصل في المقابلة فيراه
تام النور ولما انصرف عن المقابلة انتقص نوره
على تلك النسبة إلى أن يمحى عند الاجتماع ولما كان
في إحدى نقطتي الرأس أو الذنب أو قريبا منها توسطت
الأرض بينه وبين الشمس وجرم الأرض أصغر من جرم
الشمس وإلا لانخسف القمر في كل استقبال فيقع ظلها
على شكل مخروط لكونها مستديرة فإن لم يكن للقمر عرض
وقع في مخروط الظل وينخسف كله وإن كان عرضه بمقدار
مجموع نصف قطري الظل والقمر فإنه يماس المخروط
ولا ينخسف شيء منه البتة وإن كان أقل من ذلك انخسف
بعضه وعند الاجتماع بالشمس إن لم يكن له عرض كسف
الشمس

بمقدار صفحته والآن كان اقل من مجموع نصفي قطري الشمس
والقمر كسف بعضها وان كان اكثر لم يكسفها وزعم
ابو الهيثم ان القمر كرة نصفها مضيء ونصفها مظلم
ويتحرك على نفسها فاذا كان النصف المضيء الينا نراه
هلالا ويتحرك بحيث يصير النصف المضيء كله الينا عند
المقابلة وعلى هذا دائما وهو ضعيف والا لما الخسف
في شيء من الاستقبالات اصلا وتجد كل واحد من الكواكب
الخمسة الباقية يعرض لها الرجوع والبطؤ والسرعة
في جميع اجزاء فلك البروج ولو قارن كوكبا من الثوابت
حالة الاستقامة ثم فارقه فانه يميل الى المشرق فوقها
انه في فلك صغير تسامت للارض يحمله فلك شامل يتحرك
الى المشرق وكل واحد من الزهرة وعطارد لو قارنا بعد عن
الشمس نحو المشرق يتزايد مسيره يسيرا يسيرا الى ان ينتهي
الى حد ما ثم يأخذ في الانتقاص الى ان يرجع ويقارن الشمس
في وسط الرجوع ويبعد عنها نحو المغرب ويتزايد بعده
الى حد ما

ثم يأخذ في الانتقاص الى ان يستقيم ثم يقارنها في وسط
الاستقامة ويبعد عنها نحو المشرق فوقها ان مركز التدوير
لهذين يسامت مركز الشمس بخلاف الثلثة الباقية فان
رجوعها في مقابلة الشمس ثم وجد غاية بعدها عن الشمس حا
ومساحة مختلفة القدر في اجزاء فلك البروج فعلم ان لكل التدوير
يتسع في الارض بانه ويبعد لغيره وان مركز على محيط فلك
خارج المركز وقد وجد بعد عطارد عن الشمس في الجوزاء
والجدي اعظم مما كان في جنبها فعلم ان مركز التدوير في هذين
الوضعين اقرب الى الارض ويلزم ان يكون الاوج محاذيا
الى المغرب لانه متى سامت مركز التدوير في اول الحمل الى اول
الجدي حصل في الحضيض فكان الاوج في آخر الجوزاء فيكون
بعد المركز في اول الحمل الى التوالي اكثر من بعد اول الحمل الى
الاوج ومتى سامت مركز التدوير في آخر الجوزاء حصل في الحضيض
فيكون الاوج في اول الجدي فبعد المركز في اول الحمل الى التوالي
اقل مما بين اول الحمل والاوج الى التوالي فلو كانت ح كالاقع
الى التوالي

لكانت اسرع من حركة المركزية ان وابطأ اخرى وانه تحرك
واذا كان كوكب في نصف المدار من اول الحمل الى آخر الجوزاء
انتقل الاوج من اول الحمل الى الجدي على خلاف التوالي
واذا انتقل مركز التدوير الى اول الجدي انتقل الاوج
الى آخر الجوزاء على خلاف التوالي فحصل اجتماعهما في الحمل
والميزان ومقابلتهما في اول الجدي وآخر الجوزاء والفلك
المحرك له لا خلاف التوالي يقال له المدير ثم وجد البعد الصاح
والمسافة في الحمل اعظم مما كان في الميزان فعلم ان مركز
المدير خارج عن مركز العالم ولما كان يكسف عطارد القمر
وعطارد الزهرة والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل
الثوابت فعلم ان فلك الكاسف تحت فلك المنكسف ولما
وجدت الزهرة في بعض اجتماعاتها بالشمس كأنها شامة
على وجهها دون المريخ علم ان فلك الشمس فوق فلك الزهرة
وتحت فلك المريخ هكذا قاله الشيخ ورأيت بعض المهندسين
ينكر ذلك ويعتقد ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس ولما وجد

الشمس بعد مخصوص عن بعض الثوابت حين كانت في الاعتدال
الربيعي ثم بعد الدهور الطويلة وجدت على بعد اكثر من ذلك
فدل على ان الثوابت تتحرك الى المشرق وقد وجد ايضا
مواضع الاوجات مائلة الى المشرق بمقدار حركة الثوابت
علم انها تتحرك بحركة فلك الثوابت ايضا لان لكل كوكب
فلكا يحرك اوجه حركة مساوية لحركة الثوابت اولان
كرة واحدة مماس سطحها الاعلى مقعر الفلك الاعظم
ولادناها محدب فلك الجوزهر وافلاك الكواكب في تحتها
وتتحرك جميعها مع الثوابت الى المشرق حتى تتحرك بحركة الفلك
الاعظم الى المغرب **المقالة الرابعة** فيها خمسة
مباحث **الاول في العناصر** الارض ليست مستقيمة في طول
المشرق والمغرب والا لكان طلوع الشمس على جميع المساكن
وغروبها عنها دفعة والتالي كاذب لانا لما اعتبرنا خسوفا
بعينه لم نجده في البلاد الشرقية والغربية في وقت واحد
في الليل ولا متفرقة والا لكان طلوعها على اهل المغرب

قبل طلوعها على السير المشرق بل محدبة لانّ في الشمال والجنوب
فلانها لو كانت مسطحة لما رأى الساكن الى الشمال ارتفاع
القطب الشمالي ولا انحطاط الجنوبي ولو كان كذلك لما
ظهرت له كواكب كانت خفية عنه في الشمال ولا خفيت
عنه كواكب كانت ظاهرة في الجنوب ولو كانت مقعرة
لكان التوغل في الشمال يوجب خفاء القطب الشمالي
والكواكب القريبة منه بل محدبة واما فيما بينهما فلظهور
كل واحد مما ذكرناه للسائر في تلك الجهة وفي ظاهرها
تضاريس بسبب الجبال والوهاد بمنزلة خشونات تكون
في بعض الاكراء الصغار ووضعها في وسط الفلك الاعظم
لوجداننا الكواكب في جميع النواحي على قدر واحد وكبير
لها عند الفلك قدر يعتد به لانا نجد ستة بروج ظاهرة
وستة خفية ابدا ومنهم من زعم انها تتحرك الى المشرق
وظهور الكواكب في المشرق وخفاؤها في المغرب لذلك لا
لحركة الفلك الاعظم فانه ساكن وسوبط لانه لو كان كذلك

لما كان الطاير الذي حركته الى جهة حركتها يلحقها لكون حركته
الا بعد اسرع في حركته لعودها الى الموضع الاول في اليوم
بليلته لان الملازمة ممنوعة لجواز ان الهواء المتصل بالارض
يشايعها في حركتها كما يشايع الاثير الفلك بل لكونها
ذات ميل مستقيم فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وهي
بالحس يابسة لان اليبوسة هي الكيفية التي بها يعسر الجسم
قابلا للاشكال وتركها بعسر والا لم تكن كذلك واما الماء
فشكله كري والا لما ظهر لراكب البحر اذا قرب من جبل اعلاه
قبل اسفله ولانا اذا دفعنا الماء الى فوق قسرا وعاد الى
طبعه ونزل نراه كريا وليس ذلك قسرا لزوال القاسر فهو
اذن طبيعي وهو بالحس رطب لان الرطوبة كيفية
بها يصير الجسم قابلا للاشكال وتركها بسهولة واما كونه
ومقتضى طبيعته الجمود لا تقتضاه البرد المقتضي للجمود لكن
الشمس اذا قربت من سمت الرأس سخنت تلك الارض
والهواء المجاور لها فيمنع من الانعقاد لكن واذا بعدت عن

السمت عاد الى طبعه واما النار فالذي يبرز على وجهها
لغراق الادخنة الصاعدة الى قرب الفلك وهي بسيطة
لاحالتها ما يجاورها الى طبعها فشكلها كري وحارة بالحس
ويابسة لافنائها الرطوبة عن المادة ولا يتوهم كونها
رطبة لقبولها الاشكال وتركها بسهولة لان ذلك في النار
التي عندنا لا في البسيطة واما الهواء فسطحه المحدب صحيح
الاستدارة لكونه مماسا لمقعر النار دون مقعره لما في ظاهر
الارض من الجبال والوهاد وهو حار لاقتضائها الحركة عن
الوسط ورطب لالتصاقه برسم الرطوبة والنار يتحرك بحركة
الفلك والا لما تحركت الشهب ذوات الاذناب نحو المغرب
والبسائط العنصرية تنحصر في اربعة لان البسيط ان تحرك
عن الوسط فهو الخفيف المطلق ان طلب نفس المحيط والا فهو
الخفيف المضاف وان تحرك الى الوسط فهو الثقيل المطلق
ان طلب نفس المركز والا فهو الثقيل المضاف والكيفيات
الاربع اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة زائدة
على الصور الطبيعية

لقبولها الاشتداد والنقص وامتناع ان تكون الصور كذلك
وهي قابلة للكون والفساد لانقلاب الماء هواء عند تأثير الحرارة
فيه كما في الابخرة الصاعدة والهواء ماء كما في القطرات المجتمعة
على ظاهر الكوز لا يقال ليس ذلك بالترشح والا لما حدثت الا
في الموضع الملاقي للماء ولما تولدت القطرات في داخل الكوز
المسدود رأسه الموضوع في الجمد والنار تنقلب هواء كما
في النيران المتولدة عندنا والهواء نارا كما في كير الحداد لو بنفخ
والحجر ماء كما يفعله اصحاب الاكسير والماء حجرا كما في كثير من
المواضع والهيولى مشتركة بينها لا يقال لو كان كذلك لكانت
الصور الجسمية باسرها حالة في هيولى واحدة لانا نقول لا نم
استحالته فانه يجوز ان يحصل للهيولى الواحدة بواسطة المقدار
الحال فيها وقربه من الفلك وبعده عنه استعدادات مختلفة
فتقبل صورا مختلفة يلزمها كيفيات مختلفة وهذه الاربعة
اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق
حصل منه هوائية ومائية وارضية وظاهر ان اجتماعها لا
يكون الا بالحرارة

ولها سبع طبقات الارضية الترابية في المركز والطينية
التي هي البر والبحر والبخارية الغريبة في الارض المتسخنة
بشعاع الشمس والبخارية البالغة الصاعدة الى الجو
المنقطع عنها تاثير شعاع الشمس وبعدها الطبقة الزمهريرية
والهوائية الممازجة للادخنة والنارية الصرفة

البحث الثاني في الآثار العلوية والسفلية الشمس تحلل
من المياه والاراضي الرطبة لما اشرقت عليها اجزاء
هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية يسمى المركب منهما
بخارا ويتصاعد الى الجو فان تحللت منه الاجزاء المائية
بشعاع الشمس انقلب كله هواء والا فان بلغ الى الطبقة
الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف واجتمع
وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر
وان كان البرد قويا فان وصل الى اجزائه قبل اجتماعها
نزل ثلجا وان وصل الى اجتماعها جمد ونزل وصار لشدة الحركة
مستديرا وهو البرد وان لم يبلغ اليها البرد وصار ضبابا
ان كان كثيرا

وان كان قليلا فان تكاثف ببرد الليل نزل طلا ان لم يجمد
وصقيعا ان انجمد وان لم يتكاثف بقي في الجو وان اشرقت
على الارض اليابسة تحللت منها اجزاء نارية تخالطها
اجزاء ارضية يسمى المركب منهما دخانا وتختلط بالبخار
ويتصاعدان معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا
ويحتبس الدخان فيه وطلب الصعود ان بقي على طبيعته والنزول
ان ثقل وكيف كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه
الرعد وقد يشتعل في الجو لشدة الحركة والمحاكة فيحدث منه
البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا ولما وصل
الدخان الى كرة النار وانقطع اتصاله عن الارض فان كان
لطيفا فان اشتعل وبقي فيه الاشتعال يرى كانه كوكب
يقذف به وان لم يشتعل لكنه احترق وبقي فيه الاحتراق
يرى كانه ذؤابة او ذنب او حيوان له قرون وان كان
غليظا ووصل الى كرة النار حدثت منه علامات حمر وسود
وقد يقف تحت كوكب ويدور مع النار بدوران الفلك فان

لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق وينزل لحراقته الى
الارض فيرى كانه نار تنزل من السماء الى الارض وسمي
الحريق فاذا انكسر حر الدخان الصاعد الى الطبقة
الباردة طلب النزول فيتموج به الهواء فيحدث الريح
وان لم ينكسر صعد الى كرة النار فتردّه الحركة الدورية
للفلك فيتموج به الهواء فيحدث الريح ايضا ولهذا
يكون مبادي الرياح فوقانية وقد يحدث الريح من تخلخل
الهواء واندفاعه من جانب الى آخر والزوابع انما تحدث
من التقاء ريحين قويتين مختلفتي الجهة يلتقيان فيستدير
وربما يحدث في الجو اجزاء رطبة رشية صقيلة ووضعها
كوضع دائرة احاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه
عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر الى القمر لان الاضواء
اذا وقعت على الصقيل انعكست الى الجسم الذي في جهته
من كل الصقيل كوضع المضيء منه اذا لم تكن جهته مخالفة
المضيء وقد دلت عليه التجربة فيرى ضوء القمر دون شكله لان المرآة
اذا كانت صغيرة

انما تؤدي الضوء دون الشكل فيؤدي كل واحد من اجزاء
تلك الدائرة ضوءه فيرى دائرة مضيئة يقال لها الهالة
ولهذا حصل في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من
الافق اجزاء شفافة صافية ووضعها على هيئة الاستدارة
وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا
الى تلك الاجزاء الرشية وصارت الشمس في خلاف جهة الناظر
انعكس شعاع البصر منها الى الشمس لكونها صقيلة فادت ضوء
الشمس دون الجرم لكونها صغيرة فيرى قوس قزح وترى مختلف
الالوان بحسب تركيب لون تلك الاجزاء مع لون السحاب واذا كثرت الابخرة
التي تحدث تحت الارض ان كانت كثيرة وانقلبت مياها انشقت
الارض منها وحدثت العيون ان كان لها منفذ ولهذا تولد
تحت الارض بخار دخاني كثير المادة وكان وجه الارض متكاثفا
لا مسام له حتى يخرج منه تزلزل الارض وربما ينشق منه
الارض لقوته فيحدث منه العيون وربما يخرج نار لشدة الحركة
والمواضع التي فيها طبيعة كبريتية ترتفع منها في الليالي الحرة

على تلك الطبيعة وتخالط هواءً مائيًا الذي صار رطبًا بسبب برد الليل
فيصير ذلك الهواء على طبيعة الادهان السريعة الاشتعال
فيشتعل في انوار الكواكب فيُرى مضيئًا البحث الثالث
في المساكن وما يتعلق بها لو حصل في بعض جوانب الارض
جبال وتلال بسبب الاوضاع الفلكية والاتصالات الكوكبية وفي
بعضها وهادٌ واغوارٌ تسيل الماء بالطبع الى المواضع العميقة
وانكشفت المرتفعة والمساكن الموازية لمعدل النهار
اذا خربت عن الاسباب العرضية كمجاورة الجبال والبحار
فهي اشد المواضع اعتدالا لان الشمس اذا سامتتها في
الاعتدالين مالت عنها بسرعة لتزايد الميول بين دائرتي
فلك البروج ومعدل النهار هناك فلا تحدث السخونة
ولان مكثها فوق الارض مساوٍ لمكثها تحتها فيعتدل
حرارة النهار ببرودة الليل ولما كانت الشمس تسامتها
في كل دورة مرتين كان هناك صيفان ولكل صيف خريف
وشتاءان وربيعان لا يقال تسخين الشمس في البلاد التي بعدها
عن خط الاستواء

ضعيف غاية الميل كتسخينها في خط الاستواء لو كانت
في غاية الميل لكن تسخينها في البلاد المفروضة في تلك الحالة
شديد جدا فكذا في خط الاستواء وتسخينها في خط الاستواء
في غير هذه الحالة اشد فتسخينها في خط الاستواء جميع السنة
شديد جدا لانا نقول لا نسلم ان تسخينها في البلاد المفروضة
كتسخينها في خط الاستواء في هذه الحالة فان كل من القطبين
فيها مرتفع عن الافق فالقوس الظاهرة من مدار الشمس اعظم
من الظاهرة من مدارها في خط الاستواء لان دور الفلك فيها
ليس مستقيما فمكثها فوق الارض لو كانت في البروج
الواقعة في الجانب المرتفع فيه القطب اكثر من مكثها فوقها
في خط الاستواء فتسخينها في خط الاستواء في هذه الحالة
اقل والمواضع التي تسامت المنقلب الصيفي تكون في غاية
السخونة لعلة تزايد الميل هناك فيكون الشمس كالواقفة
على سمت الرأس وتدوم الصيفية طويلة ايضا فتزداد
السخونة البحث الرابع في المزاج العناصر لو امتزجت

لا يفسد صورتها لانحلال المركب فى القرع والانبيق اليها
ولا تبقى كل واحد منها على صرافة كيفيته لانا لانجد فى المركب
شيئا من الكيفيات كما فى البسايط بل تجرى بينها فعل
وانفعال ولا تحصل ذلك الا عند تصغر الاجزاء وتكسر
الكاسر لكيفيته كل واحد منها كيفية الآخر لامتناع ان
يعود المنكسر كاسرا بل صورته فيكون كل واحد منها فاعلا
بصورته منفعلا بمادته وح تحصل كيفية متشابهة في
اجزاء المركب متوسطة بين الاضداد وهى المزاج ولما كانت
الكيفيات اربعا كانت المزاجات المركبة منها والمزاج
ان كان على حاق الوسط فهو المعتدل الحقيقى ولا وجود له
فى الخارج لان المركب من البسايط المتشابهة لا يميل الى حيز
من احيازها لكون ذلك ترجيحا بلا مرجح فيميل كل واحد
منها الى حيزه الطبيعى والا كان المط بالطبع متروكا بالطبع
من غير قاسر لفقد العايق هناك بعوقه عنه وان لم يكن فهو
الخارج عن الاعتدال الحقيقى فان توفر عليه من العناصر

بكميتها

بكميتها وكيفيتها القسط الذى ينبغى له فهو المعتدل والا
فهو الخارج عن الاعتدال والمعتدل بهذا المعنى على
ثمانية اقسام لان الاعتدال النوعى اما بالقياس الى الخارج
وهو الذى يحصل للنوع من الكاينات بالقياس الى غيره كمزاج
الانسان بالقياس الى الانواع الاخر واما بالقياس الى الداخل
فهو الذى يحصل لاحد اشخاص ذلك النوع كالمزاج الذى
يحصل لاعدل اشخاص الانسان واما هذا القياس
الاعتدال الصنفى بالقياس الى الخارج والداخل والشخصى
والعضوى وكل واحد من هذه الاعتدالات له عرض وله
طرفا افراط وتفريط لما خرج عنهما بطل ذلك المزاج
والخارج عن كل اعتدال ثمانية اقسام ايضا لانه اما ان
يخرج عن الاعتدال بالكيفية الفاعلة فقط فهو الحار او البارد
او بالكيفية المنفعلة فقط فهو الرطب او اليابس او بهما
وهو الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب والبارد
اليابس ولكن فيه نظر لان الخارج عن الاعتدال لما لم يكن معتبرا

بالقياس الى المعتدل الحقيقي بل الى المعتدل الذي توجد عليه
في الغاية بكميتها وكيفيتها القسط الذي ينبغي له جاز ان
يكون خروجه عن الاعتدال بالكيفيتين الفاعلتين معا او
بالكيفيتين المنفعلتين معا او بكل واحد من الكيفيات الاربع
نعم لو كان الاعتبار بالقياس الى الحقيقي كانت الاقسام
لا تزيد على الثمانية المذكورة فاعلم ذلك **البحث الخامس**
في سبب تكون الجبال والمعادن الحر الشديد اذا صادف
طينا لزجا اما دفعة او على مرور السنين عقد حجرا مختلفة
الاجزاء في الصلابة والرخاوة فاذا تفجرت مياه قوية
الجري او رياح عظيمة الهبوب لحفرت الرخوة وبقيت
الصلبة وهكذا يفعل السيول والرياح الى ان يغور
غورا عظيما ويبقى الصلبة حجرا شاهقا وهو الجبل واما
المعادن فسببها اختلاط الابخرة والادخنة المحتبسة
في الارض المختلفة في الكم والكيف على ضروب من الاختلاطات
وهي اما منطرقة كالاجساد السبعة التي هي الذهب والفضة

والرصاص والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني
واما غير منطرقة اما لغاية لينها كالزيبق او لغاية صلابتها
كاليواقيت وهي قد تنحل بالرطوبات كالاجسام الملحية
مثل الزاج والنوشادر وقد لا تنحل كالزرنيخ والكبريت
وتولد الاجساد السبعة من الزيبق والكبريت فان
كانا صافيين وانطبخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما
وكان الكبريت مع ذلك صافيا ابيض تولدت الفضة
وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة
تولد الذهب وان وصل اليه قبل استكمال النضج برد
عاقد تولد الخارصيني ان كان الزيبق صافيا والكبريت
نقيا وان كان في الكبريت قوة محرقة تولد النحاس
وان كان الكبريت غير جيد المخالطة مع الزيبق تولد
الرصاص وان كانا رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا
والكبريت محترقا رديا تولد الحديد وان كان مع ردائتهما
ضعيفي التركيب تولد الاسرب **المقالة الخامسة**

في النفس النباتية والحيوانية وفيها بحثان البحث الاول
في النفس النباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما
يتغذى وينمو ويتكمل ويتولد فالكمال هو الذي يتكمل به
النوع ونعني بالاول عن الكمالات الثانية كالعلم
وسائر الفضائل وبالطبيعي عن الكمالات الصناعية
كالتشكلات التي للسرير وبالآلي عن كمالات البسائط
العنصرية والقوى النباتية فعلها لاجل الشخص ولاجل
النوع والاول هي الغاذية وهي التي تحيل الغذاء الى مشابهة
المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل والثانية هي التي تزيد في اقطار
الجسم على التناسب الطبيعي ليبلغ الى غاية النشو وانما قلنا
تزيد في اقطار الجسم ليخرج عنه الزيادات الصناعية فان
الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاد في طوله وعرضه
نقص في عمقه وبالعكس وبقولنا على التناسب الطبيعي ليخرج
عن الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وبقولنا
الى ان يبلغ غاية النشو ليخرج السمن والثالثة المولدة

وهي التي تفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم التام ليصير مبدأ
لشخص آخر والمصورة وهي التي تفيد بعد استحالته في الرحم
الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وتعلم ان الغاذية
لا يتم الا بالجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة
الجاذبة فهي في المعدة وفي الرحم وفي سائر الاعضاء
اما في المعدة فلان حركة الغذاء من الفم اليها ليست ارادية
لان الغذاء لا ارادة له ولا طبيعية لان الانسان لو قلب
حتى صار رأسه على الارض ورجلاه على الهواء امكنه ان
يزدرد الغذاء واذا ثبت انها فهي قسرية وليس ذلك دفعا من
الاعلى لان المريء والمعدة وقت الحاجة الى الغذاء يجذبان
الطعام من الفم عند المضغ من غير ارادة الحيوان والمعدة تجذب
الطعام الموافق بسرعة فانه لما حصل فيها طعام وبعض
حلو واستعمل القيء فان القيء يخرج الحلو في آخره فذلك
لجذب المعدة اياه الى قعرها واما في الرحم فلانها لما كانت
قريبة العهد بانقطاع الطمث وخالية من الفضول تجذب

وقت الجوع ان احليله ينجذب الى الفرج واما في ساير الاعضاء
فلانه لولا وجودها فيه لما اختص كل عضو بغذاء يخصه
واما الماسكة ففعلها في المعدة اقتضاء ان تحتوي المعدة على
الغذاء احتواء تاما بحيث تماسه من جميع الجوانب ولا يكون
بينها وبينه فرجة وليس ذلك لامتلاء المعدة فان الغذاء
اذا كان قليلا والماسكة قوية ولاتى المعدة جاء الهضم
ومتى لم يكن كذلك حصل في البطن قراقر وبطوء استمراء
ويدل على وجودها في المعدة احتواؤها على الغذاء في كل جانب
بحيث لا يمكن الى سبيل منه شئ لو اشرحنا بطنه في الوقت
وفي الرحم كونها منضمة انضماما شديدا بعد انجذاب المني
اليها بحيث لا يمكن ان يدخل فيها طرف الميل ولانه لو لم يكن
فيها ماسكة لنزل المني لاقتضاء ثقله ذلك وفي ساير الاعضاء
بهذا السبب بعينه واما الهاضمة فهي التي تغير الغذاء الى حيث
يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل ومراتب الهضم
اربع الاول في الفم فان سطحه متصل بسطح المعدة فان الحنطة
الممضوغة

تنفعه في انضاج الطعام ما لا يفعله المطبوخة وتمامها عند
ما يرد على المعدة وهو ان يصير الغذاء شبيها بماء الكشك
الثخين وتنحدر الى الكبد والثانية في الكبد وهي ان يصير بحيث
يحصل منه الاخلاط الاربعة والثالثة في العروق وهي
ان يصير بحيث يصلح لان يصير جزءا من المغتذي بالفعل
والرابعة فان الاخلاط لما توزعت على الاعضاء انهضمت
انهضاما آخر وللهاضمة فعلان في الحالة ما جذبته الجاذبة
وامسكته الماسكة الى قوله تهيئ لان يجعله الغاذية
جزءا من المغتذي بالفعل التام وتهيئة الفضل لقبول فعل
الدافعة بتلطيف الغليظ وتغليظ الرقيق واما الدافعة
فلانه لولا وجودها لما وجدنا بالامعاء عند التبرز كانها
تنزع من مواضعها لدفع ما فيها الى اسفل وكذلك الاحشاء
واما المولدة فمحلها هو المني وهو فضل الهضم الاخير عند نفوذ
الغذاء في الاعضاء وصيرورته مستعدا استعدادا تاما
لان يصير جزءا من الاعضاء ولا لكن ضعف الحاصل من استفراغ
المني اقوى

من الحاصل من استفراغ امثاله لرخ الدم لا لحاجة الضعف
في جوهر الاعضاء الاصلية دون الدم والقوة
التي بها تستعد الاعضاء لقبول الحس والحركة الارادية
تسمى القوة الحيوانية مع انها عديمة الشعور واحتجوا
عليها بان بقاء مزاج العضو المفلوج من العناصر المتضادة
المائلة الى الانفكاك على الاجتماع بقاء بيّن يعزى على
الامتزاج وليس هو المزاج وتوابعه لتاخره عنه وليس
قوة الحس والحركة لانتفائهما في العضو المفلوج ولا
قوة التغذية والا لكان النبات مستعدا لقبول الحركة
والحس فهو قوة اخرى وجوابه ان نقول لا نم انه لو كان
قوة التغذية لكان النبات مستعدا لذلك فانه يجوز ان
تكون غاذية النبات مخالفة بالنوع لغاذية الانسان

البحث الثاني في النفس الحيوانية وهو كمال اول لجسم
طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقوى
الحيوانية اما ظاهرة واما باطنة والظاهرة هي الحواس الخمس

هي اللمس والذوق والشم والسمع والبصر اما اللمس فقوة
منبثة في جميع جلد البدن تدرك بها الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة وغيرها من الملموسات وتفرق الاتصال
ونحوه. واما الذوق فقوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان وادراكها مشروط بالمس والرطوبة العذبية
التي في الفم لتخالط ما يرد على اللسان ويحصل الاحساس
بكيفيته واما الشم فقوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ
شبيهتين بحلمتي الثدي تدرك ما يلاقيهما من الروائح و
ادراك الرائحة بان يتحلل من الجسم ذي الرائحة شيء ويخالط
الهواء ويصل الى الحاسة والا لاستحال ان يتحلل من المسك اليسير
ما يحصل منه رائحة منتشرة انتشارا يمكن ان ينتشر منه في مواضع
كثيرة رائحة مثل الاولى بل لان الهواء يتكيف بتلك الكيفية
ويؤديها الى الحس واما السمع فقوة مودعة في العصب المفروش
في مقعر الصماخ تدرك ما يؤدي اليها الهواء المنضغط
بين قارع ومقروع والصوت القائم بالهواء الواصل الى
الصماخ

مسموع وموثوق وكذا القائم بالخارج والا لما ادركنا جهته
واما البصر فزعم اصحاب الشعاع ان الابصار بخروج جسم
شعاعي من البصر وملاقاته المبصر وهو باطل والا لوجب
ان نرى بعيننا ما ليس في مقابلتنا عند هبوب الرياح
لتشوش الشعاع وانتقاله الى الجهات المختلفة والا لتخرقت
الافلاك عند رؤية الكواكب ولتداخلت الاجسام عند
رؤية ما في باطن الزجاج والتوالي باطلة ولان حركته
اما طبيعية او قسرية او ارادية والاول باطل والا لكانت
الى جهة واحدة وكذا الثاني لان القسر على خلاف الطبع
ولا طبع فلا قسر وكذا الثالث والا لكان الخارج حيوانا
متحركا فكان الادراك حاصلا له لا لنا فمذهب الشيخ الرئيس ان
الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر في الرطوبة
الجليدية التي في العين وتأديتها الى الحس المشترك التي في
مقدم الدماغ لان الاقرب يرى اعظم والابعد اصغر
وما ذاك الا لان الاقرب يرتسم في جزء اعظم في الجليدية

والابعد في اصغر والا لما اختلف مقداران في الرؤية
عن القرب والبعد وكيفيته ذلك ان المرئي لو كان على
بعد مفروض فان الخطين الخارجين من البصر الملتقيين على
طرفي المرئي يحيطان بزاوية عند البصر وترتسم صورة المرئي
فيها ثم لو ابعد عن ذلك الموضع كان الخطان الخارجان
عن البصر الملتقيان على طرفي المرئي يحيطان بزاوية
اصغر فترتسم صورة المرئي فيها فترى اصغر واما القوى
الباطنة فاما مدركة واما محركة والمدركة اما مدركة فقط
واما مدركة ومتصرفة والمدركة فقط اما مدركة للصور وهي
الحس المشترك او حافظة لها وهي الخيال وهي التي تحفظ
صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس واما مدركة للمعاني
الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو وهي القوة الوهمية
او حافظة لها وهي التي تحفظ المعاني الجزئية والمدركة المتصرفة
هي التي تتصرف في المدركات المخزونة في الخيال بالتفصيل
والتركيب بان تركب صورة انسان ذي رأسين او تفصل

رأسه عن بدنه حتى يحصل لنا انسان عديم الرأس ومنها
القوة تسمى متفكرة ان استعملتها النفس الناطقة ومتخيلة
ان استعملتها القوة الوهمية ويدل على وجود الحس المشترك
وجوه احدها انا نحكم على هذا الحلو بانه هذا الابيض والحاكم
على الشيئين لا بد ان يحضرهما وليس هذا الحكم للنفس الناطقة
لان مدركاتها كلية فهو لقوة اخرى لا يقال لو كان الحكم على
الشيء بشيء يستدعي تصورهما لكان لنا قوة تدرك الكلي
والجزئي معا ضرورة انا نحكم على هذا الانسان بانه انسان
والقائل كاذب لانا نقول لا نم كذبه فان النفس كما تدرك
الكلي فقد تدرك الجزئي على وجه كلي بان تدرك مثلا ماهية
الانسان موصوفة بعوارض كلية تحصل في مجموعها صورة
مطابقة للانسان الشخصي ولقائل ان يقول لو صح هذا الجواب
لبطل هذا الدليل وثانيها انا نرى القطرة النازلة خطا
مستقيما وليس ذلك في الخارج بالضرورة ولا في القوة
الباصرة لان البصر لا يدرك الا ما يقابله فهو في قوة اخرى تسمى
الحس المشترك

وثالثها ان النائم يشاهد صورا جزئية وليست موجودة
في الخارج والا لشاهدها كل من كان سليم الحس ولا في الحس
الظاهر لتعطله بالنوم بل في قوة اخرى تشاهدها لا على
سبيل التخيل بل على سبيل المشاهدة واما الخيال فهو قوة
تحفظ الاشياء وتدركها بعد الغيبوبة فهي مغايرة للحس
المشترك لان الصور المنطبعة في الحس المشترك تشاهد
دون المنطبعة في الخيال واما القوة المتخيلة فمغايرة لهما لان
فعلها التركيب والتفصيل ولا كذلك فعل ما تميز القوتين
واما القوة الوهمية فهي تدرك المعاني الجزئية غير المحسوسة
فهي مغايرة لما تدرك الصور وتحفظها وتتصرف فيها والحافظة
هي التي تدرك المعاني الجزئية وتحفظها ولا كذلك البواقي فهي مغايرة
لها ومحل الحس المشترك مقدم البطن الاول من الدماغ والخيال
موخره ومحل الوهم والمتخيلة البطن الاوسط والحافظة
البطن الموخر وانما علم اختصاص هذه القوة بهذه المواضع
لان الآفة لو تطرقت الى احد هذه المواضع لفسد فعل

القوة التي نسبناها اليه وأما المحركة فباعثة او فاعلة
والباعثة هي الشوقية وتسمى شهوانية ان كانت حاملة
على جذب النافع والضار وغضبية ان كانت حاملة
على دفع المكروه والغلبة والفاعلة هي التي يصدر عنها
تحريك الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب وارخائها
وهي المبدأ القريب للتحريك وأما النفس الانسانية فهي
كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يفعل الافعال الكائنة بالاختيار
الفكري والاستنباط بالرأي الانساني وتسمى قوة نظرية
باعتبار ادراكها الامور الكلية وحكمها بنسبة بعضها
الى بعض وقوة عملية باعتبار تحريكها البدن واستنباطها
الصناعات المخصوصة بالانسان كالفلاحة والصياغة
ويحدث منها في القوة الشوقية هيئات انفعالية كالضحك والبكاء
والخجل والحياء وهي قوة مجردة عن المادة لما مر ولكن منتهى الغرض
ما الفنا اياك في هذه الرسالة والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه اجمعين حرره العبد مصطفى بن محمد المرزيفوني في نسخة عمر رضي الله عنه او البرطي
صنع صنم الله بالحجر والنظر سنة ثمان وستين ٦